المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الديمقراطية والبيئة السياسية العربية: العراق أنموذجاً دراسة تحليلية في أُثر البيئة السياسية وآفاقها المستقبلية
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد فاضل جاسم داود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2321
تاريخ الاسترداد: 2025/05/08 03:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الديمقراطية والبيئة السياسية العربية : العراق أنموذجا
دراسة تحليلية في أثر البيئة السياسية وآفاقها المستقبلية

أ.م.د . أحمد فاضل جاسم داود(*)

المقدمة :

عاشت البلدان العربية المختلفة سواء أكانت نظم جمهورية أو ملكية بيئة سياسية تكاد تكون متشابه لحد ما من حيث طبيعة التكوين السياسي لأنظمتها ما بعد مرحلة الاستعمار وما تلاها من أحداث سياسية داخلية أو من حيث سماتها وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فأغلبها متشابهة من وفرة الموارد الطبيعية والأولية ، إلا إنها مختلفة من حيث نموها الاقتصادي ومستوى الناتج المحلي والإجمالي ومستوى الدخل الفردي ونظام إعادة التوزيع وما تخصصه الدولة من الناتج الإجمالي لقطاعات مختلفة . فرغم وجود نقاط تشابه بين الدول الغنية بالبترول من عدمها ، إلا إنها مختلفة نوعا ما في طريق توظيف أموالها وطبيعة السيطرة على موارها الأولية المحلية وأسلوب تعاملها خارجيا وداخليا ، وما أسفرت عنه تجاربها الاقتصادية عبر عقود طويلة من الزمن عاشت خلالها البلدان العربية الأزمات الاقتصادية المختلفة سواء كانت دولية أم إقليمية . كما إنها متشابهة في أغلبها من حيث بيئتها الاجتماعية وما أسفرت عنه من عمليات طويلة لمكافحة الأمية والفقر والتخلف والأمراض والتراجع العلمي والثقافي والبطالة إلى يومنا هذا الذي تميز بمشاركتها لمكافحة الإرهاب . أهمية البحث من الطبيعي أن قضية الديمقراطية وما يتصل بها أصبحت الشغل الشاغل للشعوب العربية التي عاشت عقود طويلة تحت وطأة التسلط والاستبداد والتي حلمت طويلا بالحرية والديمقراطية في التعددية السياسية وحقوق الإنسان ، فكانت شعارات تلك الشعوب تتضح بشكل جلي وواضح في كل مناسبة تتاح لها للتعبير عن إرادتها الحقيقية ورغبتها بالتغيير السياسي نحو الديمقراطية . إلا أن هذه التطلعات كانت تصطدم دائما بتيارات سياسية واقتصادية واجتماعية عكستها البيئة السياسية العامة

(*)أستاذ العلوم السياسية في الجامعة التقنية الوسطى / كلية التقنيات الهندسية الكهربائية والالكترونية .

والتي حرصت النخب السياسية الحاكمة والأحزاب المرتبطة بها على توظيفها وفقا لرغباتها ومصالحها الحزبية الضيقة في محاولة منها للاستئثار بالحكم أو السلطة أطول مدة ممكنة ، فكان من الطبيعي أن تصطدم الديمقراطية أو التحول الديمقراطي في تلك البلدان بكم هائل من التراكمات والترسبات التي هي في جذورها سياسية تولدت بفعل سياسات الأنظمة السياسية القائمة أولا واستمرت عليها وكذلك تبعا لحالة الخنوع والرضا بالحكم المستبد لدى المجتمعات العربية مما شكل لها قاعدة عريضة من السكوت وعدم المبالاة بالواقع والمستقبل للانتقال نحو آفاق الحرية .هدف البحث : يدور هدف البحث بالحاجة الأساسية للتعرف على أثر البيئة السياسية العربية أي أثر الواقع السياسي العربي على عملية الانتقال الديمقراطي ، بعد ان يتم تحديد مفهوم هذه البيئة وعلاقتها بالمفاهيم الأخربوما تشكله هذه البيئة من معوقات سياسية واقتصادية واجتماعية على ترسخ التجارب الديمقراطية العربية ونجاحها ، كذلك يهدف البحث لتحديد أهم المعالجات اللازمة من خلال إيجاد عوامل صناعة البيئة السياسية النظيفة التي تدفع بالتحول الديمقراطي إلى الأمام،كما ويهدف البحث تبعا لذلك الى تبيان أثر البيئة السياسية في مستقبل التحول الديمقراطي العربي مع الاعتماد على الوضع في العراق باعتباره حالة الدراسة . إشكالية البحث : تدور إشكالية البحث من مدى القابلية والقدرة على تضافر وتكاتف الجهود الوطنية الرسمية والشعبية في تنمية دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني والأحزابالسياسية والقوى الوطنية والاجتماعية في الحياة السياسية ومدى درجة اندماجها وتكاملها وتفاعلها مع النظام السياسي القائم لتحقيق بيئة سياسية صالحة ومستقرة تسهم في تعزيزالقيم الديمقراطية وقادرة على ترسيخ مبادئهاالعليا وصولا إلى وجود مجتمع نشط وملتزم لإيصال أصوات الفئات الاجتماعية المختلفة ، بهدف توفير قدر من الرقابة العامة والدعوة إلى التغيير لإنجاح التجارب الديمقراطية العربية بدلا من فشلها .

فرضية البحث : تشكل مسألة إنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية أثراً هاماًبالنسبة للبلدان العربية الساعية نحو الديمقراطية أذا ما توفرت وبدرجات عالية ، إذ من خلالها يمكنها الانطلاق إلى درجة أعلى من التنمية الديمقراطية التي تسهم في بناء مؤسسات

التحول الديمقراطي الحقيقي وتترسخ تبعا لذلك عبر مرور الزمن ، وعليه تنطلق فرضية البحث من كون البيئة السياسية بكل ما تحمله من مقومات وتحديدا التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتطلبة لنجاح التجارب الديمقراطية تعد أحدى التحديات السياسية التي تواجه صانع القرار السياسي والسياسات العامة التي تتطلبها المسيرة الديمقراطية لهذا البلد أو ذاك . لذلك يحاول البحث الإجابة علىالتساؤلات الآتية :

١ . ما مفهوم البيئة السياسية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ؟

٢ . ما هي معوقات البيئة السياسية العربية ؟

٣ . ما هي المعالجات التي تتطلبها صناعة بيئة سياسية مستقرة وديمقراطية ؟

٤ . ما مستقبل البيئة السياسية العربية واثره على واقعها الديمقراطي في ظل تزايد التحديات الإقليمية والدولية ؟

منهجية البحث : يعتمد البحث بداية على المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وتحديد أسبابها في تبيان مفاهيم البيئة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية ومن ثم الاعتماد على المنهج التحليلي لتحليل الأسباب وصولاً للنتائج ومن ثمَ استخدام المنهج ألاستشرافي لتقديم رؤى واضحة للمستقبل وفق سيناريوهات او مشاهد مختلفة .

هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة واستنتاجات وتوصيات، فيتناول المبحث الأول، مفهوم البيئة السياسية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى، أما الثاني فيتناول معوقات البيئة السياسية العربية وعلى محورين الأول، هو المعوقات الداخلية و الثاني المعوقات الإقليميةوالدولية . أما المبحث الثالث تضمن مستقبل البيئة السياسية العربية وأثره على واقعها الديمقراطي. والرابع تضمن المعالجات الضرورية لما تتطلبه البيئة السياسية الديمقراطية العربية.

المبحث الأول : مفهوم البيئة السياسية وعلاقته بالمفاهيم الأخرى .

لاشك أن تناول موضوع البيئة السياسية كمتغير مؤثر في العملية الديمقراطية له مدلولاته المختلفة سلبا أوإيجابا ، إذ أن أي تحول ديمقراطي لا يستقر أو يثبت دون وجود بيئة سياسية مستقرة ونظيفة ومشجعة لهذا التحول وراعية له في الوقت نفسه . فالمحيط

الاجتماعي بكل مكوناته السياسية والاجتماعية في مفهومه العام أوسع وأشمل من الجزيئات الأخرى المكونة للديمقراطية فهو الفلك الذي تسبح به كل تلك الفرعيات الثانوية وتمارس نشاطها وتجاذبانها سلبا أوإيجابا . وما البيئة السياسية في هذه الحالة إلا جزءا من المحيط المجتمعي والتي تؤثر وتتأثر به تبعا لمجريات الأحداثوانعكاساتها المختلفة بين الحين والآخر ، أما البيئة بالمعنى الواسع هي المحيط المجتمعي الذي يتضمن النظم الاجتماعية والإيديولوجيات والرموز وكذلك يمتد تعريفها بشكل عام ليشمل المناخ والتضاريس والتربة .

وفيما يخص موضوعنا البيئة السياسية فمنهم من عرفها بدلالة (الاتصال السياسي) فهي (أحدى وسائل الاتصال السياسي من خلال التأثير على الاتصال الشخصي وانعكاسه على السلوك السياسي للفرد والأحداثوالأزمات السياسية في بيئة سياسية فاعلة ومؤثرة على ممارسة وسلوك الأفراد وتشجيعهم على المشاركة السياسية والتفاعل مع الأحداث نتيجة متابعتهم الأخبار والتحليلات عبر وسائل الإعلام المختلفة . وكذلك الناخبين يكتسبون معلوماتهم السياسية من بيئتهم المحيطة بهم عبر الحملات الانتخابية من خلال الاتصال السياسي عن طريق اختيار الرسائل الإعلامية التي تلبي رغباتهم الذاتية ، كما أن الجمهور مسئول عن اختيار ما يناسبه من وسائل الإعلام المتنافسة على مصادر المعلوماتية التي تحقق له أكبر قدر ممكن من الإشباع الذاتي)[٢]. ويبدو لنا إن هذا التعريف للبيئة السياسية تجاهل أهم ركن فيها ألا وهو النظام السياسي القائم فمن الذي يقوم بالاتصال السياسي أليس النظام السياسي نفسه حتى يؤثر على الأفراد ونشاطاتهم المختلفة .

ومنهم من عرف البيئة السياسية بدلالة (الأنشطة السياسية) فهي (تلك الأنشطة التي يسهم بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر،أو أنها تعني أشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي)[٢]. كما عرفها صموئيل هنتغتون بدلالة (التنمية السياسية) فيقول هي

---

[١]– عبدالله سي موسى ، البيئة السياسية والإعلام السياسي في الجزائر ، شبكة النبأ المعلوماتية على الرابط http://www.annabaa.org/nabanews/2011/12/01

[٢]– المصدر نفسه .

المحيط الذي يشمل أي مجتمع تقليدي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بمعنى أن البيئة السياسية هي تنمية المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عبر توفر ثلاثة عوامل هي ترشيدالسلطة وتمايز وتنوع الوظائف السياسية والمشاركة السياسية لتحقق بذلك المحيط النقي الذي تتطور فيه الديمقراطية وترتكز عليه كإحدى أهم المسلمات التي تقوم عليها(٣. ومنهم من عرفها بدلالة (العنصر الأساس) فهي (العنصر الأساس الذي يجمع مكونات المجتمع كلها أحزابا ومؤسسات ومنظمات مجتمع مدني والتي تتوحد في بيئة سياسية نظيفة لتشكل تبعا لذلك عنصرا أساسيا للتحول الديمقراطي) ومنهم من عرفها بدلالة (النظام السياسي نفسه) فقالوا بأنها النظام السياسي لكل دولة الذي يحكمها ويحدد نوع النظام الاقتصادي الذي يحكم ثروات المجتمع ويسيرها ويرسم نشاطات الإفراد داخل بيئته الداخلية (٤. أما على صعيد الإداريين فإنهم ينظرون للبيئة السياسية وأثرها في الواقع الاجتماعي ككل من زاوية كونها جزيئية أو عنصر أساس من مجموعة من العناصر الأخرى المهمة وبذلك فهم يقسمون البيئة إلى بيئة داخلية وتشمل النواحي الفنية والتكنولوجية والتنظيم الرسمي والنظام السياسي وتأثيراته والبيئة الاقتصادية ونشاطاتها ، وإلى بيئة خارجية التي تشمل البيئة الطبيعية والمادية التي تظم الخصائص الجغرافية والبيئة التعليمية والبيئة النفسية والبيئة الاجتماعية التي تمثل ثقافة المجتمع (٥. ومنهم من عرفها بدلالة (وسائل الإعلام) إذ أن الأسلوب الذي تعمل به وسائل الإعلام في أي بلد يعكس تكوينه النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي القائم ومدى نفوذ السلطة ونوع العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تربط أفراده ، قنوات تعبر عن هويات فرع(٦. وعلى أساس ما تقدم فإن البيئة السياسية المستقرة تعد متغير مؤثر على الواقع

٣- نعيمة سمينة و [أخرون] ، التنمية السياسية قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة ، مؤسسة النور للثقافة والإعلام ، الجزائر ، ١٧ /١٠/٢٠١٢ .

٤- موقع ستار تايمز الالكتروني على الرابط http://www.startimes.com/?=31678580

٥- المصدر نفسه .

٦- علاء حميد ، الأتصال السياسي ، مجلة النبأ ، عدد ٨٣ ، (تموز\ يوليو \ ٢٠٠٦) على الرابط www.annabaa.org/nbahome/nba83/008.htm

الديمقراطي لأي بلد فالديمقراطية تنشط في ظل بيئة سياسية فحواها وجود الدولة المدنية التي تقوم على أسس أهمها بشرية الحاكم وعدم قداسته ، والشعب مصدر السلطات وحرية الرأي ومبدأ الفصل بين السلطات والتمثيل النيابي للشعب وحق المواطنة(٧ . وتأسيسا لما تقدم يمكننا القول إن البيئة السياسية هي تلك البيئة التي يسعى النظام السياسي نفسه إلى خلقها وتكوينها من خلال أسلوبه ونهجه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مع وجود مؤسسات سيادية تعزز مكانة الدولة . فالبيئة السياسية الديمقراطية في هذه الحالــة هي تلك التي يسعى من خلالها النظام السياسي ونخبه الحاكمة لتعزيز سيادة القانون والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان ومبدأ الفصل بين السلطات وتداول السلمي للسلطة في ظل وجود مؤسسات مدنية وتعددية سياسية وحزبية مؤمنة بالديمقراطية قلبا وقالبا ، ولذلك لا يمكننا إلا أن نطلق عليها بيئة سياسية مستقرة ونظيفة دافعة للانتقال الديمقراطي .أذن النظام السياسي القائم والإيديولوجية المتبعة هي من تتحكم بنوعية البيئة السياسية القائمة من حيث كونها طاردة للديمقراطية أوحاضنة لها، فأغلب النظم الاستبدادية ذات نظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن أو ذات الحكم العسكري ، تخلق بيئة تابعة للسلطة السياسية القائمة من خلال أتباع أسلوب التعبئة الجماهيرية التي تكون عادة قسرية وتحت شعارات مرحلية لخدمة توجهاتها السياسية ورموزها فلا تؤمن بالرأي والرأي الآخر ولا تؤمن بالتداول السلمي للسلطة في ظل غياب واضح للتعدية السياسية وانعدام المساواة والعدالة وحقوق المواطنة .فالإفراد معرضون في أية لحظة للاعتقال أو السجن أو التعذيب أذا ما تلفظوا بعبارات ناقدة للنظام السياسي أو أحد رموزه ، ومن ثم تتولد تبعا لذلك بيئة سياسية طاردة للديمقراطية وهذا ما عاشته البلدان العربية على حدٍ سواء . ولا شك أن موضوع البيئة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية يثير إلى جانبه مفاهيم أخرى مقارنة أو على صلة به ، فهناك مفاهيم كالتعددية والقوى الاجتماعية المرتبطة بها والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة الوطنية والاستقرار المجتمعي والنمو والتقدم والتحديث والمشاركة السياسية مما تتطلبها البيئة السياسية

٧- شبكة الإعلام العربية على الموقع forams.moheet.com/showthread.php?t=228665

الصحيحة في علاقتها مع الديمقراطية وصولا للانتقالالديمقراطي ،فالتعددية السياسية لأي بلد تنشأ داخل بيئته السياسية ولها بذلك تأثير مزدوج إذ أسهمت البيئة السياسية نفسها في خلق وتكوين الأحزاب السياسية نتيجة لأوضاعها الداخلية وما يقرره النظام السياسي القائم من قرارات تؤثر سلبا أو إيجابا على واقعه الاجتماعي كذلك ما تولده البيئة الإقليمية والدولية من انعكاسات عليها ، كما أن الأحزاب السياسية نفسها تمارس تأثيرها على البيئة السياسية من خلال سلوكها وأسلوبها السياسي المتبع وأنشطتها سلبا وإيجابا . والواقع العملي يثبت لنا كيف أن البعض من الأحزابالسياسية العربية مارست أساليب العنف وأساليبالاغتيالات لتحقيق مصالحها الحزبية أو المصالح الشخصية لمن يمثلها .فلا غرابة أن تعد تلك الأحزاب سبباً من أسباب تخلف البيئة السياسية وعدم قدرتها على الإلمام بمستلزمات الديمقراطية كونها عنصرا من عناصر تكوينها . ومن الأمثلة على ذلك . الأحزاب والحركات الدينية في سوريا ومصر وليبيا والصومال والجزائر وتونس . ففي العراقمارست بعض الأحزاب السياسيةالعنفبقصد أو بدون قصد خلال ممارستها لدورها السياسي مما أضر بالبيئة السياسية التي من الممكن أن تؤمن وتحتضن الديمقراطية(٨) كما أن الجيش في البلدان العربية خلق العديد من الأزمات في صراعه معالأحزاب والحركات السياسية وعرضت مجتمعاتها لحالة عدم الاستقرار بسبب لجوؤها للعنف المقصود ودخولها مع بعضها البعض بصراعات أضرت بالأمن الوطني وبمؤسسات الدولة الراعية للديمقراطية ومن ثم أضرت بالبيئة السياسية الداخلية التي يعول عليها في إنتاج بيئة مستقرة تسهم في تقدم وتطور الديمقراطية ، ففي الجزائر عام ١٩٩٢مارست حركة الإنقاذالإسلامية العنف المسلح في صراعها مع الجيش (٩) . وحركة الإخوان المسلمين في مصر استخدمت العنف بعد الإطاحةبها من قبل الجيش في ٣٠ / حزيران ٢٠١٣ وكذلك في سوريا واليمن والانقلابات المتكررة في موريتانيا . أما على صعيد القوى الاجتماعية المكونة للمجتمع فإنها تلعب دورا مؤثرا في صياغة البيئة السياسية لأي بلد تبعا لعلاقتها مع النظام السياسي القائم ومدى انسجامها مع

٨- وليد خالد أحمد، لاهوت السياسة: الأحزاب والحركات الدينية في العراق، على موقع كتابات في ٢١/ ٣/ ٢٠١٣ .

٩- مراد طرابلسي ، إلغاء إنتخابات ١٩٩٢ إنقلاب على الشرعية أم إنقاذ ؟ صحيفة الأخبار الجزائرية ، عدد (٣٠٠٦) على موقعها الرسمي al-akhbar.com/node/175447

سياسات ذلك النظام الداخلية والخارجية ودرجة تقبلها لتلك السياسات من عدمه ، ومن أهم تلك القوى هي الطبقة الوسطى والقوى الدينية والقوى العشائرية ومؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط لذلك فالبيئة السياسية في هذه الحالة ستكون مرهونة بمستوى هذه القوى ودرجة ثقافتها وانسجامها مع السلطة والنظام ومدى تقبلها للديمقراطية من عدمه ، تلك القوى التي لها تأثير كبير في بناء بيئة سياسية صالحة أو فاسدة إذا ما تم التعامل معها أو توظيفها من منظور ديمقراطي وعلمي مدروس([1]) فالقوى الدينية والعشائرية مثلا التي أخذت تؤطر نفسها بقوالب دينية واجتماعية معينة وتمارس أدوار سياسية كان لها الأثر الواضح في تحديد نوعية البيئة السياسية . وتاريخ البلدان العربية شاهد على الأدوار السياسية التي لعبتها القوى الدينية منذ استغلالها من الاستعمار، واليوم نرى تيارات الإسلام السياسي ترفض الديمقراطية حينما تكون هي الأقوى وتدعوا لها وتمارسها حينما تكون هي الأضعف.فالبيئة السياسية تتأثر بأدوار هذه القوى سلبا وإيجابا وينطلق مفهومها في هذه الحالة من وجهة نظرنا كونها تلك (البيئة التي ترتكز على الأدوار التي تمارسها القوى الاجتماعية المختلفة تبعا لطبيعة علاقتها مع السلطة السياسية القائمة ونظامها السياسي ضمن محيطها السياسي والتي تخلق حالات التجاذب والتنافر تبعا لمعطيات الإحداث) . والحقيقة إن أي تحول ديمقراطي لا يقوم ولا يستمر إذا لم تسهم هذه القوى في دعمه والوقوف إلى جانبه ، فلا يمكن في هذه الحالة تجاهل الدور الكبير الذي تقوم به الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية كونها أهم القوى الاجتماعية التي لها تأثير كبير على الواقع العملي سياسيا واجتماعياواقتصاديا كونها عماد مؤسسات الدولة المختلفة وتحديدا المؤسسة العسكرية . أما في علاقة البيئة السياسية مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن مفهوم التنمية يحمل معنى الإرادة السياسية من جانب النظام السياسي القائم ونخبه أولا والتخطيط الإداري السليم والصحيح وفقا لحسابات معينة مع الأخذ بنظر الاعتبار الجهد المنظم لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ثانياً . إنها تحتاج إلى

---

[1]- إبراهيم سيف ، الطبقة الوسطى والتحولات في الدول العربية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط في ٢٧ / ٩ / ٢٠١١ على موقع المركز Carnegie-mec.org/2011/09/27ar-pup-45634

تخطيط لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي(١.٢وهذا إن دلّ على شئ إنما يدل على إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحاجة قوية لوجود بيئة سياسية صالحة تقودها النخب السياسية لإحداث التنمية التي تتطلبها العملية الديمقراطية ، (فلا ديمقراطية دون وجود تنمية اقتصاديةواجتماعية حقيقية) . أن إحداث التنمية وربطها بتوافر بيئة سياسية صالحة غالبا ما تكون له خصائص مختلفة تتسم بالعمق والجذرية والسرعة والشمولية لكل جوانب النسق والتطوير والتغيير ، تبعا لذلك يمثل لنا هنا مدى تدخل النخب السياسية الحاكمة أو مؤسسات الدولة الديمقراطية في إحداث التنمية أو التطور الاقتصادي والاجتماعي لخلق البيئة السياسية المطلوبة التي في ظلها تتحقق التنمية ويتحقق التقدم والتطور والتغيير. لكن ما تتطلبه الديمقراطية هوأحداث تنمية تقود إلى التقدم وليس إحداث تغيير يقود إلى التخلف . وعلى أساس ما تقدم تتضح لنا إشكالية العلاقة ما بين التحول الديمقراطي وتحقيق البيئة السياسية التي تقود إلى التنمية ، إذ أصبحت أكثر صعوبة بعد دخول البلدان العربية أو جزء منها مرحلة الربيع العربي ، إذ تعرضت البيئة السياسية العربية إلى تحديات خطيرة وأصبحت مجتمعاتها تبعا لذلك في حيرة . هل تعود إلى عصر الاستقرار المصحوب بالاستبداد وترضى بما كان يتحقق من نمو اقتصادي موجه لخدمة فئات معينة ؟ أم يجب إعادة صياغة معادلة التنمية على أسس جديدة وهو ما يحتاج إلى وقت ؟ ولكنه سيقود إلى ما يعرف بالاستقرار الدائم والنمو القابل للاستمرار المصحوب بتوازنات اجتماعية . وهنا تظهر قدرة المجتمعات على خلق بيئة سياسية مستقرة لأجل العبور من خلال المرحلة الانتقالية والتضحية على المدى القريب والمتوسط من أجل التأسيس لمرحلة جديدة(١.٢ أذن البيئة السياسية الديمقراطية في تفاعلها مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعززان نفسيهما بصورة تبادلية ضمن حريتين هما ، الحرية السياسية

---

[١]– رضوان بروسي ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية : نحو مقارنة غير معيارية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٤٠٩ ،بيروت : مركزدراسات الوحدة العربية (أذار / مارس ٢٠١٣) والمنشور على مركز الخليج لسياسات التنمية Gulfpolicies.com

[١]– إبراهيم سيف ، العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية ، مركز الجزيرة للدراسات www.studies.alijazeera.net

والحــرية الاقتصادية على حد قول فيردمان فالتوسع بالحرية أي ديمقراطية أكثر يسرع الحقوق الاقتصادية والتي تؤدي حتما إلى تحفيز النمو الاقتصادي (١٣. وهذا ما يقودنا إلى حقيقة النمو الاقتصادي ،إلا إنه لم يـدم ولـم يستمر طويلا . فبانهيار نظام الاستبداد تنهار كل إنجازاته كما هو الحال في تونس في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي وكذلك سوريا ومصرفالنمو الاقتصادي الذي تحقق لكلاهما في أواخر الثمانينات وعقد التسعينيات من القرن الماضي لم يدم طويلاً .أما على صعيد المشاركة السياسية فإن هناك علاقة وطيدة بينها وبين البيئة السياسية الديمقراطية فا استقرار الأنظمة السياسية من عدمها يتحدد أيضا كعنصر آخر مضاف من خلال طبيعة المشاركة السياسية المتاحة كونها هي نتاج العمليات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالبيئة السياسية التي يسعى النظام السياسي أقامتها . فالديمقراطية والتحول الديمقراطي وصولا إلى الانتقال الديمقراطي الذي يقوم على وجود بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية يعتمد على التفاعل بين التعبئة الاجتماعية من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولا مجال لتقليل الحركة السياسية، فبواسطة المشاركة السياسية الشعبية ستعزز التحول الديمقراطي وعكسه سيعززالإحباط الاجتماعي. وهذا ما يدفعنا للتأكيد على أهمية تحديث المؤسسات السياسيةفإذالميصاحب عملية التحول الديمقراطي والتعبئة الاجتماعية تحديث في المؤسسات السياسية بصورة تستوعب الشرائح الاجتماعية المختلفة فإن النتيجة ربما تتجه نحو زيادة مؤشرات الصراع والعنف بوجه عام أو الانهيار السياسي. لذلك تتطلب البيئة السياسية تحديث المؤسسات السياسية كمؤسسات مستقلة والتوسع في المشاركة السياسية بغية تحقيق البيئة السياسية الملائمة للتحول الديمقراطي. بحيث يشعر المواطنين بأنهم شركاء في الحكم وأن مصالحهم تؤخذ بنظر الاعتبار أثناء عملية اتخاذ القرارات التي تهم المجتمع(١٤. أما على صعيد الثقافة الوطنية وعلاقتها بالبيئة السياسية الديمقراطية فإن ضعف وجود

---

[١]– أكرم أسود ، الممارسة الثنائية الديمقراطية والحرية الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية ، موقع منبر الحرية minbarlhurriya.org/

[١]– د. غانم محمد صالح ، التنمية والتحديث في دول مجلس التعاون الخليجي : رؤية نقدية ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٢٧ ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السيسية ، (كانون الثاني / ٢٠٠٣) ،ص٣ .

ثقافة وطنية ديمقراطية واضحة المعالم لا يمكن أن تكون هناك بيئة سياسية ديمقراطية مستقرة ، لأنها في هذه الحالة ستكون متنازعة بين ثقافات فرعية متعددة وربما تصل إلى حد التقاطع ولاسيما في المجتمعات ذات الطوائف والقوميات المتعددة ، الأمر الذي يقودها الى الصراع بدلا من التوحد إذا حاولت قومية معينة أو طائفة معينة من فرض ثقافتها على القوميات والطوائف الأخرى بعيدا عن الديمقراطية ([1]).لذلك كان التراجع في الولاء الوطني للوطن وتعويضه بالولاء للقبيلة أو الحزب السياسي أو طائفة معينة أحد أهم الأسباب الرئيسية لتراجع التجارب الديمقراطية في البلدان العربية ووقوعها في معوقات عديدة أضرت بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي وساقتها في سلسلة طويلة من الأزمات اللامنتهية والمتكررة وهذا حال بعض الدول العربية . وعليه فالأنظمة السياسية القائمة وتحديداً تلك التي تبنت الديمقراطية تلعب دورا في تحديد نوعية الثقافة الوطنية المبتغاة لمرحلة التحول الديمقراطي. فهل أهداف من يصلون للسلطة عبرالوسائل الديمقراطية هي ديمقراطية؟ فالثقافة الوطنية إن كانت ديمقراطية فإنها تعني معلومات وأفكار ومعارف ومفاهيم يتفاعل الفرد معها ويسهم في رقيها عندما تصل إلى مستوى المتعلم أو المثقف. فشرط الوعي والهدف العام والحركة والتجدد أسس تميز الثقافة الديمقراطية عن سواها كونها تتيح الفرص لكل المواطنين المشاركة في السلطات كافة تشريعية وتنفيذية وقضائية (رقابية) وتفاضلهم بحسب درجات اقتدارهم([2]).وتأسيسا لما تقدم، تتضح لنا مفاهيم عدة للبيئة السياسية كونها متغير فاعل في تطور وتقدم الديمقراطية ونجاح تحولها، لذا فإن مفهومها لا يقتصر بدلالة واحدة أو من زاوية معينة وإنما يستوضح بدلالات مختلفة تبعا لعلاقتها بالمفاهيم السياسية الأخرى. وهنا لابد لنا من تحديد مقومات البيئة السياسية الديمقراطية هـــــي:أولاً : المقومات السياسية: وتشمل:

---

[1]– إسراء علاء الدين نوري ، الديمقراطية التوافقية وبناء الهوية الوطنية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، عدد ٢٠ ،كانون الأول ٢٠١٣ ، ص ص ٤٦٣ – ٤٦٤ .

[2]– د. محمود صالح الكروي ، النظام السياسي بين جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية ، مجلة دراسات دولية ، عدد ٣٩ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، ص ١٢٠ .

أ . دور الأنظمة السياسية والنخب الحاكمة في تنظيم البيئة السياسية وتحويلها من بيئة قمعية أو متردية إلى بيئة صالحة لنمو ونشاط الديمقراطية وهذا الدور للنخب السياسية لا يتوضح إلا من خلال الالتزام بالدستور وفرض وسيادة القانون و تحقيق توازن في العلاقة بين السلطات ومحاربة الفساد وتفعيل التعليم والتربية وتحقيق التنشئة الاجتماعية وسعي النظم السياسية إلى بناء تحالفات مع القوى والأحزاب السياسية داخليا لتحقيق العمل الجماعي بوجه عام .

ب ـانضباط التعددية السياسية والحزبية (الأحزاب السياسية) واحترامها لواقع وبيئة مجتمعاتها ومكانتها ، إذ من الملاحظ أن بعض الأحزاب السياسية في البلدان العربية غير منضبطة في تعاملها مع واقعها المجتمعي وفي تعاملها مع النظام السياسي ومع بعضها البعض، وكان السبب الرئيس لدخول الكثير من البلدان العربية مرحلة الصراعات والعنف مما أضرت بالبيئة السياسية المتوخاة لنمو الديمقراطية . كما في حالة الجزائر في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي وفي مصر بعد الانقلاب العسكري في ٣٠/حزيران ٢٠١٣ والعراق اليوم وليبيا وما نلحظه من انتشار واضح للحركات المسلحة ودخولها في دوامة العنف مما آخر دور الحكومات الانتقالية وأعاق نمو بيئة سياسية صالحة للديمقراطية . والسبب يعود إلى أن الكثير من هذه القوى والأحزاب تفتقد الثقة بالنفس والثقة المتبادلة في ما بينها والثقة بالشعب .

ج ـاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تعد من ضرورات مقومات البيئة السياسية الصالحة للديمقراطية ، لأنها تقيس مسؤولية ودرجة شفافية النظام السياسي وحرصه على بناء مجتمعه وكما إنها تقيس درجة التزام السلطة التنفيذية بحقوق الإنسان واحترامها المنصوص عليها في الدستور. لكن لم تقدم البلدان العربية بيئة سياسية صالحة فيما يخص حقوق الإنسان . لان احترامها هو اللبنة الأولى في بناء بيئة سياسية ديمقراطية تضمن للمواطن حقه في التعبير عن رأيه وتقوده حتما لحقه بحرية الانتخاب والتي تهيئ لها ومنظمنها حرية الاجتماع والتعبير التي ينبغي أن تستكمل بقواعد اشتغال المؤسسات التي تحول دون التلاعب بإرادة الشعبية(١٧

[١]– عبد الحسين شعبان ، الحكم الصالح والتنمية المستدامة ن صحيفة الحوار المتمدن ، في ٨ /٢/ ٢٠٠٧

د . توافر مؤسسات سياسية وإدارية وأمنية إحدىأهم ركائز البيئة السياسية الصالحة تتولى مهمة تنظيم الحياة العامة وتحافظ على سلامة المواطنين وتحرص على تلبية حاجاتهم المختلفة وفق أسس المساواة والعدالة الاجتماعية .

ثانياً : المقومات الاقتصادية : لتحقيق بيئة سياسية صالحة للديمقراطية ينبغي التقيد بتلك المقومات وهي([1])

١ . التنمية الاقتصادية ، هناك ترابط وثيق وكبير بين عملية بناء بيئة ديمقراطية وترسيخ ممارساتها وبين تحقيق التنمية الشاملة التي يتطلبها إنتاج هكذا بيئة ، إذ أن بعض الدول العربية فشلت في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية خلال العقود الماضية ، لذا ينبغي توفر قاعدة اقتصادية على درجة عالية من التقدم على أساس تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز دور الفرد والمؤسسات المختلفة فيه وصولا لتحقيق معدلات اقتصادية عالية تقود لرفع المستوى ألمعاشي والتعليمي للمواطنين من خلال رفع الدخل الفردي المتأتي من ارتفاع الدخل القومي .

٢. اعتمادآليات صحيحة وناجحة لتوظيف الواردات بشكل صحيح وسليم حتى يتحقق التوازن بين الاستهلاك والواردات ، لان إعادة تأهيل البنية التحتية بشكل ايجابي من شأنه أن يحقق بيئة سياسية ديمقراطية صالحة .

٣ . إيجاد التشريعات والقوانين المناسبة للنهضة الاقتصادية وتهيئة البيئة الاستثمارية الناجحة ومحاربة الفساد المالي والإداري الآمر الذي يساعد في خلق بيئة سياسية صالحة لنمو الديمقراطية .

ثالثاً : المقومات الاجتماعية : والتي تعتمد على ما سبقها من مقومات سياسية واقتصادية، وتشمل تحقيق التنشئة الاجتماعية وتعزيز الثقافة الوطنية الديمقراطية وفق مبادئ الحوار والتعايش ومبدأ التسامح ومكافحة الأمية والفقر والبطالة والإمراضوالأوبئة والبناء التعليمي السليم ووجود مؤسسات مجتمع مدني تضطلع بدور بناء مجتمع ديمقراطي نشيط. إن تلك المقومات كلها تحتاج لمدة طويلة لتعطي ثمارها في إنتاج

---

[1]– نجم الدليمي ، قراءة في ماهية الديمقراطية (المقومات ن التحديات ، الآفاق المستقبلية) مقالة منشورة على موقع كتابات الألكتروني في ١/ ١١ / ٢٠١٤ ، وكذلك ينظر عبد الوهاب حميد رشيد ، مقومات التحول الديمقراطي ، صحيفة الحوار المتمدن في ١٨ / ١ / ٢٠٠٤ .

بيئة سياسية ديمقراطية وان البلدان العربية حققت الجزء الكبير منها ولكنها لم تتمكن رغم ذلك من إنتاج بيئة ديمقراطية هادئة . بسبب التحديات والمعوقات التي أثرت على الواقع العربي عموما والواقع العراقي بشكل خاص وهذا ما سنتناوله في المبحث الثاني.

المبحث الثاني : (معوقات البيئة السياسية الديمقراطية العربية) .

تعود جذور ضعف البيئة السياسية الديمقراطية إلى طبيعة التحديات التي تواجهها الديمقراطية في بعض الدول العربية ، فرغمإنها مارست الديمقراطية كتعددية وانتخابات وتمثيل برلماني مع هامش من الحرية في الرأي والصحافة واحترام حقوق الإنسان إلا إنها كانت بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى نتيجة لإختلاف معاييرتطبيق مبادئها بشكل حقيقي كالانتخابات النزيه والتداول السلمي للسلطة ووجود مؤسسات المجتمع المدني، فلم تستطع الدول العربية من إنتاج بيئة سياسية ديمقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة. لذلك تنوعت تلك المعوقات بين داخلية (سياسية واقتصادية واجتماعية) وخارجية.

أولاً : المعوقات الداخلية . وهي مجموعة التحديات التي واجهت البيئة السياسية العربية وأضعفت من دورها كعنصر فاعل للديمقراطية ، إذ أن الأخيرة تتطلب بيئة صالحة لنموها وتجذرها . ولذلك فهذه المعوقات تشمل ثلاثة أنواع سياسية واقتصادية واجتماعية .

(أ) . المعوقات السياسية : وتشمل١ . ألإلتفاف على الديمقراطية ، من خلال وصول حزب سياسي عن طريق الانتخابات إلى الحكم ومن ثم إلتفافه على التعددية والديمقراطية وسعي قادته إلى تقيد حرية الرأي والتعبير والحد من الحريات السياسية وحرية الصحافة وممارسة الضغط المتواصل على القضاء وتجيره لصالح مصالحه وأهدافه السياسية وتهيئة الأجواء للسيطرة والإحكام على البيئة السياسية العامة من خلال أضعاف القوى السياسية والاجتماعية الأخرى بهدف الفوز بالانتخابات لمدة حكم جديدة وهكذا إلى ما لا نهاية . وهنا تكون البيئة السياسية غير صالحة لنمو الديمقراطية بما يولد حالة من الأزمات المتكررة التي تصيب العملية السياسية الديمقراطية ، وهذا ما شهدته تونس أثناء مرحلة حكم الرئيس الأسبق بن علي ، إذ رغم

شروعها في الأخذ بالتحول الديمقراطي إلا أن نتائج انتخابات في الأعوام ١٩٨٩ و١٩٩٤ و١٩٩٩ و٢٠٠٤ و٢٠٠٩ أثبتت بما لا يقبل الشك عن السيطرة والاستحواذ للحزب الحاكم والرئيس ودورهم الفاعل في توظيف البيئة السياسية لصالحهم([1]).

٢ . أزمة الطبقة السياسية نفسها ، أحدى أهم المعوقات التي عانت منها عملية بناء بيئة سياسية صالحةللديمقراطية. وتمثلت هذه بسلوك النخب السياسية الحاكمة ودورها في التحول الديمقراطي . فعاشت بعض الدول العربية بيئة سياسية متضاربة بين تيارات مختلفة حاكمة وأخرى معارضة ومهمشة مما أدى إلى إختلاف الرؤى ومن ثم دخولها بصراعات حزبية أثرت بشكل سلبي على نمو بيئة سياسية صالحة للديمقراطية ، ففي العراق أدت الأزمات السياسية بين الكتل السياسية نفسها إلى تأخرإنتاج بيئة سياسية لنمو الديمقراطية نتيجة تشابك المصالح إختلاف الرؤيا في إدارة مشاريع بناء الدولة وغياب القدرة على إنتاج التوافق الذي يقود للاستقرار([2]) . فالتوافق الداخلي العراقي فشل في تأسيس حكومة بعد انتخابات عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤ إلا بتدخل العامل الخارجي وهذا يدل على حجم الاختلافات بين الكتل السياسية وتلكؤها في الاتفاق كما لعبت المصالح والمنافع دوراً في عدم تقارب قياداتها كونها أعتبرت إن الحصول على جزء من السلطة يعد المرتبة الأولى ضمن أولوياتها بدلا من زرع مجتمع ديمقراطي يتمتع فيه الجميع بالحقوق والحرية . ومن ثم تحققت فجوة عميقة بين تلك الكتل ومجتمعاتها حتى بات المواطن العراقي يدرك أن ذهابه لصندوق الاقتراع ليس إلا إسقاط فرض كونه سيسهم مجددا في ديمومة نفس الكتل دونوإنتاجكتل جديدة أخرى.

٣كانت سياسات وأساليب النظم السياسية الحاكمة والنخب السياسية المرتبطة بها سياسات إقصائية مقصودة في أغلب الدول العربية وتقوم على أساس الخوف والخضوع في العلاقة بين الرؤساء والشعوب. فهذه العلاقة سيطرت على الحياة الاجتماعية العربية

---

[1]– د. عز الدين عبد المولى ن أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي ، مركز الجزيرة للدراسات في ١٤ / ٢ / ٢٠١٣ .

[2]– مهدي جابر مهدي ، إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٤٠٥ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، (تشرين الأول / نوفمنبر ٢٠١٢) ، ص١٥٤ .

العامة منذ البدايات الأولى لمرحلة الاستقلال من الاستعمار وذلك نتيجة لتأسيس نظم عربية قمعية بوليسية عسكرية تمارس بحق الإفراد أقسى العقوبات إذا ما حاولوا انتقاد دور الدولة أو الرئيس أو الحزب الحاكم في حياتهم العامة([٢].مما رسخّ بنية مليئة بثقافة الخوف والتراجع والفتور خوفاً من سياسات النظام القائم . و اكتوت معظم الأحزاب السياسية ورموزها بهذه السياسيات مما كان له الأثر البالغ في عدم أمكانية إنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية . وما زال الآمر مستمرا لوقتنا هذا بسبب ترسبات الحكم الاستبدادي وبقايا ثقافة الخضوع *، الآمر الذي اضعف البيئة المطلوبة لنمو الديمقراطية . وتجلى هذا بشكل واضح في العراق قبيل عام ٢٠٠٣وتونس قبل عام ٢٠١١ ومصر قبل ثورة ٢٥ يناير ،فكان دور السياسات الأمنيةهو زرع ونشر ثقافة الخوف والخضوع بأسم المحافظة على الأمن وخضوع القضاء للسلطة التنفيذية في تولد العديد من الأساليب التي أضرت بإنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية .

٤ . ضعف الرغبة لدى القوى والأحزاب السياسية العربية ضمن البلد الواحد من بناء تحالفات حقيقية لبناء بيئة سياسية صالحة تخدم الممارسة الديمقراطية ، وذلك بسبب أختلاف توجهاتها السياسية وصراعاتها الداخلية وغلبة الطابع النخبوي عليها وكثرة الميول الانشقاقية فيها ، مما أدى للضعف الشديد في إمكانيات العمل الجماعي بوجه عام ، كما أن أغلبها لا تعتمد في تنظيماتها الداخلية على الوسائل الديمقراطية إلا ما ندر مما يعطي تصور واضح لعدم تعاونها ([٢]. ففي العراق ومنذ انتخابات عام ٢٠١٠ شهد مشكلة غياب العمل الجماعي لتلك الأحزابوكانت السمة الغالبة بينها هي الاختلاف رغم اعتمادها على الديمقراطية التوافقية.كذلك الحال بالنسبة لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير إذ كانت الخريطة السياسية خالية من وجود إئتلافات حقيقية وهي وإن

---

[٢]– د. بشير ناظر الجحيشي ، ظاهرة الفساد في المجتمع العراقي ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، عدد ٢٠ ، مجلد ٤ ، ٢٠١٣ ، ص ٤٤٢ .

* – هناك ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية في كل مجتمع معاصر على حد قول الدكتور عامر حسن فياض وهي الثقافة السياسية الموروثة وثقافة الخضوع وثقافة المساهمة ، للمزيد ينظر موقع الثقافة الجديدة في مقابلة مع الدكتور عامر حسن فياض أجرى المقابلة سعدون هليل المنشد

www.althakaaliadeda.com/311/3amar-hasan.htm

[٢]– رائد فوزي حمود ، الأحزاب السياسية في الوطن العربي وإشكاليات العلاج ، صحيفة الجريدة العراقية ٢٠٠٦ .

وجدت فإنها ضعيفة ولاتخدم البيئة السياسية الديمقراطية فلم تتمكن الاحزاب كالأخوان المسلمين وحزب العدل وحركة ٦ أبريل وحركة مصرنا والتيار الشعبي بزعامة حمدين صباحي وحزب الكرامة وحركة كفاية وحزب الاحار والمصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب الوفد من تحقيق ذلك بسببانفراد حركة الإخوان بالسلطة بعد فوزها بالانتخابات والتي أبعدت أي توازن حزبي أو عسكري ضدهاولاسيما إبعادها للمجلس العسكري والتضييق على القضاء وأخونة مؤسسات الدولة المختلفة الأمر الذي دفع الجيش للتدخل في ٣٠ يونيو ٢٠١٣(٢٣

٥ . التغير في المفاهيم السياسية كالتراجع في النظرلمسألة حقوق الإنسان، إذ نلحظ أن هناك انتهاكات عديدة ومتكررة لحقوق الإنسان في بعض الدول العربية وبنسب مختلفة ، أدت إلى تعذر إنتاج بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية . كذلك على صعيد مفهوم المواطنة قد تغيير وأصبح هذا المفهوم يقاس بمدى ولاء هذا الفرد للنظام السياسي القائم أو لشخص الرئيس أو للحزب الحاكم وليس الولاء للوطن ، وهذا ما أدى في نهاية المطاف إلى وقوع المجتمعات العربية تحت تأثير الهويات الفرعية والتراجع الواضح للهوية الوطنية الشاملة ، فأصبح الولاء للعشيرة أو القبيلة أو القومية أو لحزب سياسي معين أو لشخصية سياسية أو دينية معينة يفوق الولاء للوطن ولمصالحة العليا (٢٤

٦. الانسحاب من الحياة السياسية ورفض المشاركة في المجال السياسي من جانب الشعوب العربية أحدى أهم معوقات إنتاج بيئة سياسية ديمقراطية وهذا توضح من خلال نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات التشريعية أوالرئاسية ، إذ نلحظ تدني نسبة المشاركة دون ٥٠ بالمائة في بعض البلدان العربية ، لكن على الرغم من قلة المشاركة في الانتخابات إلا إنها تبقى الآلية الوحيدة لتربية الجيل القادم لخلق جو ومجتمع ديمقراطي .

---

[٢٣]– د. أروى فخري عبد اللطيف ، الإسلام السياسي في مصر بعد التغيير وصعود حزب الحرية والعدالة ، المجلة السياسية والدولية ، عدد ٢٥ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ص ص ٣٩٧ – ٣٩٨ .

[٢٤]– د. أحمد فاضل جاسم داود ، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ، عدد ٢٠ ، كانون الأول ، ٢٠١٣ ، ص ٣١٨ .

٧ . إنحسار الهوية الوطنية وتراجعها أمام تأثير الهويات الثانوية أو الولاءات الفرعية ، وبما إن النظام الديمقراطي لا يلغي الهوية الوطنية بل بالعكس يحقق النجاح حينما تتوفر له بيئة وطنية شاملة وهو بذلك لا يتعامل مع الهويات الفرعية ولا ينكر حقوقها ضمن الاطار الوطني العام . وهذا ما حصل في بعض الدول العربية بسبب تأثير العوامل الخارجية الآمر الذي خلق بيئة غير صالحة للديمقراطية([٢٥]) ففي العراق تراجعت الهوية الوطنية أمام تزايد الهويات الدينية والقومية والقبلية الآمر الذي أدى إلى تعذر تكوين بيئة صالحة للديمقراطية ، كذلك الحال في اليمن إذ أسهمت التطورات السياسية بعد إستقالة الرئيس الاسبق علي عبدالله صالح في تراجع الهوية الوطنية الشاملة وأخذ كل حزب أوقبيلة تبني قوتها وقاعدتها لمواجهة الآخر ، وبهذه الحالة انتهت التجربة الديمقراطية اليمنية عقب الحرب الخليجية فيها .

٨ . تزايد الفوضى السياسيةالتي أدت إلى تأخر إنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية ، فبعض البلدان العربية عاشت الفوضى السياسية ولاسيما بعد مرحلة الربيع العربي ، كونها لم تسهم في الركون إلى السلام والعقلانية بقدر جنوحها نحو العنف . كما هو الحال في تونس عام ٢٠١١ واليمن ومصر قبيل ثورة ٣٠ / يونيو ٢٠١٣ وما بعدها وليبيا بعد سقوط نظام الرئيس الأسبق معمر ألقذافي وكذلك العراق تجلت صورة الفوضى السياسية بفعل التفجيرات الإرهابية من جهة وتأخر في أصدار وإقرار قانون الأحزاب السياسية الذي ينظم عملهامما أدى لتأخرإنتاج بيئة صالحة للديمقراطية. إذ لايمكنخلق بيئة ديمقراطية حقيقية والمحافظة على ديمومتها أمام أعداد كبيرة من الأحزاب السياسية التي تتصارع بين الحين والآخر. إن تأخر إقرار قانون الأحزاب السياسية في العراق يعود في حقيقة الآمر إلى مجموعة من الأسباب هـي([٢٦]):

أ . ربما يقود إلى تحجيم تدخل الكتل السياسية الكبيرة في رسم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن ثم يحجم تدخلها في عمل الحكومة ومؤسسات الدولة

---

[٢٥]– المصدر نفسه ، ص ص ٣١٨ – ٣١٩ .

[٢٦]– د . نغم محمد صالح، التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون الأحزاب، مجلة العلوم السياسية عدد ٤٣ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ٧٠ .

ويكشف مصادر تمويلها وبذلك تمارس بعض الكتل أسلوب العرقلة في كل مرة يطرح فيها قانون الأحزاب للمناقشة بغية تأجيله .

ب . يجبرها على ان تمتلك نظاما داخليا وفق اهداف ومعايير الدستور ، وإنها لا تمتلك للتنظيم كما إنها لا تعير أهمية بمضمون التجربة الديمقراطية وعملية ترسخها داخل المجتمع ، مستعيضة اهتمامها بقضايا انتخابية ومطلبيه تعزز مصالحها الذاتية والمحافظة على نفوذها ومركزها ليس إلا .

ج . خشية الكتل السياسية من تفكك جمهورها لان القانون سيحدد الشروط الواجب توفرها في برامجها الانتخابية وربما انتقالهلدعم أحزاب أخرى ، ولاسيما وان الفقرة الثانية من المادة الخامسة من مشروع قانون الأحزاب ينص صراحة على عدم تأسيس أحزاب على أساس ديني أو طائفي أو عرقي أو مناطقي .وعلى صعيد أخر نلحظ عجز معظم قيادات الأحزاب السياسية عن التحرر من عقلية وسلوك المعارضة وفشلها في الانطلاق نحو أفاق العمل الجماعي المؤثر الذي يستطيع أن يستقطب فضاءات واسعة للطيف العراقي يتمكن من خلالها تحقيق تعبئة جماهيرية خلاقة ، باتجاه ترسيخ أسس العملية الديمقراطية وقاعدتها المادية المهمة(٢٧)

٩. تفشي ظاهرة الإرهاب والعمليات الإرهابية التي دمرت إنتاج بيئة صالحة للديمقراطية إذ إنها قادت إلى عدم الاستقرار الداخلي وتحطم البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات كونها ظاهرة شلت حركة المجتمع نحو التقدم الحضاري وأنهكت البلدان العربية سياسيا واقتصاديا واجتماعياً ولاسيما في العراق وليبيا وسوريا ومصر واليمن وتونس والجزائر فبدلا من أن تقوم تلك البلدان بتوجيه أموالها نحو بناء بيئة صالحة للديمقراطية نراها اتجهت لتسخيرها لمكافحة الإرهاب مما عرض ميزانيتها العامة لإستنزاف مالي كبير (٢٨) . ضعف البناء المؤسسي والتشريعي أحد معوقات إنتاج بيئة صالحة للديمقراطية ،فالمؤسسات السياسية والاقتصادية بكونها مؤسسات دولة لا تتغير بتغير النخب السياسية الحاكمة أصبحت

---

[٢]– د. إسراء علاء الدين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٠ .

[٢]– وللمزيد حول أسباب الإرهاب في العراق ينظر ، د. دينا جواد ، الإرهاب في العراق : دراسة في الأسباب الحقيقية ، مجلة العلوم السياسية ، عدد ٤٣ ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص ص ١٣٣ – ١٣٨ .

غير قادرة على الثباتبسبب سطوة الأحزابالحاكمة ، فتراجعت تبعا لذلك استقلالية السلطة القضائية التي تتولى قضية العدالة الاجتماعية وسيادة القانون ، كذلك نلحظ في بعض البلدان العربية ضعف المؤسسات العسكرية والأمنية وعدم قدرتها على حفظ الأمن والنظام كونها مخترقة من قبل أجندات خارجية تارة أو أجندات داخلية لأحزاب سياسية معينة ، ففي العراق عانت المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية من خمسة أمراض خطيرة كما حددها مستشار الأمن الوطني العراقيالاسبقالدكتور موفق الربيعي وهي الفساد المالي والمحسوبية والمنسوبية وغياب العقيدة العسكرية والأمنية وغياب الانضباط العسكري وخضوعها للتأثيرات الدينية([٢]) وبذلك فإنها غير قادرة على إنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية .

١١ . تدني مستوى منظمات المجتمع المدني والتي لم تستطع من القيام بدور فاعل لخلق بيئة ديمقراطية تدعم التحول الديمقراطي وترسخ جذوره ، ففي مصر فشلت تلك المنظمات بعد ثورة ٢٥ يناير من ممارسة دور فاعل ومؤثر بسبب ضعف هياكلها البنيوية ومحدودية العضوية فيها ونقص التمويل ، كذلك ما لحق بها من مخاطر التمويل الأجنبي والذي أدى إلى انشقاقاتعديدة بين المنظمات الشبابية مما أضعف دور الشباب في العملية الديمقراطية ، ففي اليمن توجد هناك عشرة ألف منظمة لكن دورها هامشي ولا يرتقي لحجم عددها الكبير ، كذلك من المعوقات السياسية الأخرى التي أضعفت توفر بيئة ديمقراطية صالحة للديمقراطية هي هشاشة الأحزاب السياسية اليسارية والليبرالية (المدنية) والتي تؤمن بفصل الدين عن السياسة ، وهذا الضعف أتاح للقوى الدينية بالصعود السريع لاسيما بعد عام ٢٠١٠ في مصر وتونس والتي تؤمن بضرورة الحصول على السلطة بأي وسيلة([٣]).

ب . المعوقات الاقتصادية :أن توافر البني الاقتصادية وتطورها في أي بلد هي السبيل الوحيد لإنجاح المرتكزات السياسية والاجتماعية ، إذ أن البيئة الاقتصادية الناجحة

---

[٢]– للمزيد ينظر حديث مستشار الأمن الوطني العراقي الأسبق الدكتور موفق الربيعي في برنامج الخلاصة ، قناة الشرقية الفضائية العراقية ، في ١٩ / ٢/ ٢٠١٥ .

[٣]– د. حسنين توفيق إبراهيم ، معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي ، مجلة الديمقراطية ، عدد ٥٥ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام (آب / آغسطس ٢٠١٤) ، ص٣٠ .

تخلق شروط التحول الديمقراطي وتعزز رغبة الشعوب بالمحافظة على الانجازات الاقتصادية للتخلص من تراكمات التخلف والتراجع الاقتصادي ، وهذا ما أكدته نظرية التحديث الاقتصادي والتي ترى أن التنمية الاقتصادية تخلق شروط التحول السياسي والتحديث وصولاً إلى حالة التغييرالاجتماعي المرتبط بالانتقال من أنماط النشاط الاقتصادي التقليدي إلى النمط الحديث ، والتحديث الذي عادة ما يبدأ في المجال الاقتصادي سرعان ما يخترق نواحي الحياة كلها وينتج عنه التخصصوتقسيم العمل والتحضر وارتفاع مستوى التعليم والنمو الاقتصادي السريع وتؤدي إلى خلق عملية ذات قوة دفع ذاتي تعمل على زيادة وعي ومشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتجعل استمرار المؤسسات السياسية الديمقراطية أكثر احتمالا على المدى الطويل([٣]).وظفت العديد من الدول قدراتها الاقتصادية وهيئت بيئتها الاقتصادية التي حققت لها تقدم نظامها الديمقراطي كما في بلدان شرق أسيا التي اعتمدت التنمية الاقتصادية السريعة وما تلاها من تحول ديمقراطي في دول مثل كوريا الجنوبية وتايوان توضح الارتباط بين الإصلاح على المسارين الاقتصادي والسياسي ، إذارتبطت التنمية الاقتصادية بزيادة حجم الطبقة الوسطى المتعلمة والتي أصبحت مؤثرة بدرجة كافية فإنها بدأت تضغط لتطبيق الديمقراطية . وتأسيسا لما تقدم ، يمكننا توضيح المعوقات الاقتصادية التي أدت إلى عدم القدرة على إنتاج بيئة صالحة ديمقراطية ، ففي العراق كونه حالة الدراسة تجسدت هذه المعوقات في :

١ . العجز الاقتصادي وتراجع النمو الذي يعود إلى عدم وجود خطط واستراتيجيات علمية مدروسة لاستثمار الواردات النفطية وتوظيفها بشكل صحيح لتنمية القطاعات الوطنية الأخرى الصناعية والزراعية والسياحية وصب مخرجاتها في الميزانية العامة

[٣]- هناء عبيد ، الإصلاح في مصر بين الاقتصادي والسياسي ، جريدة الأهرام ، عدد ٤٤٩١٠ ، في ٢١/ ١١ /٢٠٠٩ .

للدولة. فضلا عن التلكئ في التنسيق بين القطاعالعام والقطاع الخاص ومن ثم فشل الأخير في أن يكون البديل المناسب لاستثمار تلك الطاقات البشرية (٣.٢

٢. الاعتماد على اقتصادآحادي الجانب وإهمال للقطاعات الأخرى الزراعية والصناعية والسياحية التي سجلت تراجعا كبيرا بعد عام ٢٠٠٣ ومن ثم تعرضت الميزانية العامة للدولة لعجز كبير بعد أن انخفضتأسعار النفط في عام ٢٠١٤ . مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه والتي بلغت حسب إعلان وزارة التخطيط العراقية من ١٢بالمائة عامي ٢٠١٣ . ١٢ إلى ١٨بالمائة عام ٢٠١٤ وارتفعت نسبة الفقر أيضا من ١٩ بالمائة إلى ٣٠ بالمائة بسبب حالات النزوح والتهجير ألقسري(٣.٣أما في مصر فقد أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاءتقريرا أشار فيه بارتفاع نسبة الفقر لتصل إلى (٢٦,٣) بالمائة ونسبة البطالة بلغت(١٣,٤)بالمائة خلال عام ٢٠١٤ وبلغت (١٢,٧) خلال الربع الاول من عام ٢٠١٦ (٣.٤وهذا يعني وجود(٦,٣) مليون مواطن مصري عاطل عن العمل نتيجة لعدم التوافق مع معدلات النمو الاقتصادي والزيادة الحاصلة في السكان والتي بلغت خلال نصف سنة مليون شخص مما يشكل عبئا كبيرا على النظام الاقتصادي . إن ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر في العراق ومصر يؤدي في واقع الآمر إلى معوق اقتصادي خطير له أثاره السياسية والاجتماعية مما يجعل أمر بناء بيئة صالحة للديمقراطية صعبا ، كذلك الحال في اليمن إذ ارتفعت نسبة البطالة من(١٧)بالمائةعام ٢٠١٢ م لتصل إلى(٢١) بالمائةعام ٢٠١٤حسب إحصاءات البنك الدولي بفعل عدم الاستقرار السياسي وموجه الاحتجاجات والتظاهرات التياجتاحت البلاد والتي انتهت بالصراع على السلطة .أما في الجزائر بلغت نسبة البطالة (١١,٥٨)بالمائة في عام ٢٠١٥أغلبهم من الشباب العاطلين عن

٣– د. أحمد فاضل جاسم داود ، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ : دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية ، المجلة السياسية والدولية ، عدد ٢٥ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، صيف ٢٠١٤ ، ص ١٩٩ .

٣– للمزيد ينظر إعلان وزارة الخارجية العراقية على الموقع الآتي ww.mubasher

٣– أبو بكر الجندي ن تقرير جهازالتعبئة والاحصاء في مصر ، صحيفة اليوم السابع المصرية في ١٥ / ٥ / ٢٠١٦ .

العمل وهي نسبة كبيرة(٣٥)٣٥وهذا ما يدلل على قيام البعض من أحزاب المعارضة الجزائرية بتجاوز قانون التظاهر والتوجه إلى العاصمة الجزائرية للتظاهر مما دفع بالشرطة إلى إغلاق العاصمة ، في حين نلحظ أن الأحزاب الموالية للعملية الديمقراطية نددت بالتظاهرات خشية من الانزلاق إلى ما هو أسوء كما حصل في البلدان العربية الأخرى (٣٦)٣.٦وعلى صعيد آخرهناك معوقات اقتصادية أخرى أسهمت في عدم القدرة على توفر بيئة صالحة للديمقراطية في بعض البلدان العربية والعراق وهي ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة والتراجع في مستوى الإيفاء باحتياجات المواطنين ، تزامن ذلك مع انخفاض أسعار النفط خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ مما آدى إلى قلة الإيرادات الوطنية للميزانية العامة العراقية ولاسيما وإن الحكومات العراقية السابقة لم تستغل بشكل أمثل الزيادة التي حصلت في أسعار النفط في السنوات الماضية والتي كان من الممكن أن تحقق وفرة مالية يتم خزنها واستثمارها في مشاريع ذات جدوى تدر بالأموال إلى الميزانية العامة عند حدوث انخفاض مفاجأ في أسعار النفط . وهذا يدل على عدة نقاط هي :

١ . انعدام وجود إستراتيجية وطنية لديها رؤية مستقبلية للإحداث الاقتصادية وهي وان وجدت فلا ترتقي إلى مستوى التطبيق والتنفيذ بسبب التحديات الكثيرة والتي أهمها الفساد ، مثلما فشلت الخطة الخمسية التي تم إقرارها في عام ٢٠١٠ وتم التوقف عنها .

٢ . انتشار الفساد وانعدام الشفافية الذي يعد السبب الرئيس في ضياع ثروات العراق وبعض الدول العربية ، إذ أحتل العراق وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية على مرتبة ١٧٠ من ١٧٥ دولة مشمولة بالتقرير عام ٢٠١٤ (٣٧ وتعود أسباب ذلك على حد قول الأستاذ سعيد ياسين موسى رئيس تحالف من أجل النزاهة في العراق إلى ضعف الإرادة السياسية في محاربة الفساد وضبابية تمويل الأحزاب السياسية

٣– تقرير صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٥ على موقع ، ar.actualitix.com

٣– إنصات قناة العربية الفضائية في ٢٦ /٢ / ٢٠١٥ .

٣– وكالة الصحافة المستقلة ، أخبار العراق مؤشرات الفساد السنوي على الرابط

www.mustaqila.com/news/145590.htm

والحملات الانتخابية وإخفاق مؤسسات الدولة في أداء مهامها في إحداث تنمية شاملة، وضعف التشريعات الوطنية في محاربة الفساد وإبعاد المواطنين عن المشاركة في الرقابة والرصد والمساءلة([٣])

٣ . إساءة استعمال السلطة أو استغلالها في إقامة علاقات مصالح شخصية والتجاوز على القوانين وإعطاء عقود العمل العامة إلى الأصدقاء أو الأعضاء في نفس الحزب لشراء الولاءات أو لشركات أجنبية وهمية غير معروفة يتم الاتفاق معها مسبقا . أن هذه العوامل مجتمعة لا تقدم بيئة صالحة لنجاح النظام الديمقراطي أو أية تجربة ديمقراطية يراد لها التقدم والنجاح لكي تخدم جمهورها . فالتراجع بإقامة تنمية اقتصادية ناجحة وعدم القدرة على تعزيز الاقتصاد الوطني وحمايته من التبعية العالمية وإبعاده عن التأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية والفشل الإداري والفساد المالي وتراجع التخطيط الاستراتيجي والمستقبلي لبناء القاعدة الاقتصادية هي من كانت وراء عدم القدرة على بناء بيئة اقتصادية صالحة لتحقيق التحول الديمقراطي والانتقال به إلى المراحل المتقدمة من عمر التجربة الديمقراطية سواء في البلدان العربية الأخرى .

ج. المعوقات الاجتماعية :. تلعب المعوقات الاجتماعية دوراً مؤثرا في تأخر إنتاج بيئة صالحة للديمقراطية ، والواقع الاجتماعي نفسه يتأثر سلباً أو إيجاباً بالعوامل السياسية والاقتصادية ، فإذا كان الواقع السياسي والاقتصادي ناجح ومستقراً وفي درجاته العليا فإن ذلك سينعكس باتجاه واقع اجتماعي متقدم والعكس صحيح . وعلى أساس ذلك فالمعوقات الاجتماعية لا تقتصرعلى مؤشرات نسبة الأمية والفقر فحسب وإنما تشمل أيضا مخرجات المنظومة السياسية وعلاقتها بمجتمعها سياسياً وأمنياً واقتصادياً ، فتتمثل في قدرة النظام السياسي على إتمام التنشئة الاجتماعية ومقدار الثقافة المقدمة بأهمية المواطنة وحقوقها وبأهمية الديمقراطية ومبادئها وعوامل بناء الإنسان الجيد والصالح للمجتمع . ففي العراق نلحظ تراجع واضحاً في نسبة الوعي الثقافي بأهمية المشروع الديمقراطي والذي حضي بعدم الاهتمام واللامبالاة من قبل أغلب الجماهير

---

[٣]– المصدر نفسه ، ص٢ .

وكأن الديمقراطية هي سبب مأساته. وفي هذا الصدد يمكننا أن نحدد بعض المعوقات الاجتماعية في العراق وهـــي([٣]):

١ . أزمة خانقة في السكن نظرا للزيادة السكانية وعدم وجود مشاريع إسكان واطئة الكلفة . وإن من أسبابها الاعتماد على التخطيط العمراني الأفقي وليس العامودي مما أرهق كاهل الدولة بعدم

٢ . تراجع ملحوض في الرعاية الصحية وعدم القدرة على خلق بيئة خالية من الامراض والأوبئة .

٣ . غياب العدالة الاجتماعية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي وسوء استخدامه مما يؤدي لنمو واشتداد التناقضات الاجتماعية والصراعات السياسية واحتمالات تفجرها .

٤ . الحرمان الاجتماعي أو الشعور بالحرمان الذي أدى لمؤثرات سلبية عديدة كالشعور بالاغتراب داخل الوطن والتفكير بالهجرة الذي تزامن مع سوء الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار الداخلي فضلا عن تراجع الهوية الوطنية وعدم الشعور بالانتماء الوطني ، مما دفعهم للحصول على جنسيات دول أخرى عن طريق الهجرة كما ان الحرمان يقود للاحتجاج والتظاهر في كل فرصة تتاح لهم([٤]). إن هذه المعوقات الاجتماعية كلها تزامنت مع المعوقات السياسية والاقتصادية التي منعت من أقامت وتنمية بيئة صالحة للديمقراطية .

المعوقات الخارجية :إن إنتاج بيئة صالحة لنمو واستمرار النظام الديمقراطي وانتقاله إلى ميادين أكثر ترسخاً يبقى خاضعاً ليس لتأثير المعوقات الداخلية فحسب وإنما لجملة من المعوقات الخارجية (الإقليمية والدولية) بعضها صاحب نشأتها والبعض الآخر ما هو جديد ومنها ما قد يظهر في المستقبل ، بالشكل الذي يؤدي إلى الإخلال بنمو وتطورمجتمع ديمقراطي في أغلب البلدان العربية ولاسيما العراق بسبب أثار تلك المعوقات البالغة أو انعكاساتها الخطيرة . فالبلدان العربية تعرضت ومنذ عقود طويلة

---

[٣]– د. أحمد فاضل جاسم داود ، مستقبل العملية السياسية والديمقراطية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣٠ .

[٤]– د. فراس كمال نظمي ، المحرومون في العراق هويتهم الوطنية واحتجاجاتهم الجمعية : دراسة في سيكولوجية الظلم، ط١، دار ومكتبة البصائر ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ٣٤٨ .

من الزمن إلى شتى أنواع التدخلات الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية ، فالسياسات الاستعمارية ومنذ الحرب العالمية الثانية لم تترك البلدان العربية على حالها، وحتى بعد أن غادرتها ورثت تلك البلدان ترسبات كبيرة من حقبة الاستعمار كان من نتائجها إفراز نظم استبدادية ودكتاتورية ونخب استغلت المجتمعات العربية وبنت مصالحها الخاصة والذاتية على حساب تطلعات أبنائها فلم تقدم تلك النخب لمجتمعاتها بيئة حقيقية لتحقيق انتقالها الديمقراطي ،لإنها لم تحقق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وتنمية اقتصادية حقيقية وتنشئة اجتماعية فعالة إلا النزر القليل كما إنها بقت متمسكة بشرعيتها الثورية ، ولم تحقق الرفاهية الاجتماعية على الأقل عوضا عن تلك المبادئ . فكان التحول الديمقراطي الذي سارت به البلدان العربية خلال الموجه الثالثة في أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضيشكلياً ولا يرتقي إلى مستوى التحول إلا في حدوده الدنيا كوسيلة منها لتنجب تلك الموجه ولمغازلة القوة الأعظم في النظام الدولي كما في تجربة تونس الديمقراطية في عهد الرئيس الأسبق بن علي والتي كانت شكلية وفي حدود الجانب الإعلامي، أو تجربة مصر في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك أو في مورتانيا في عهد الرئيس الاسبق ولد الطايع وكذلك الحال في سوريا التي لم تقدم فعلا ديمقراطيا بل اعتمدت نهج التوريث الابن يخلف أباه .

وعلى أساس ما تقدم لم تحضى البلدان العربية ببيئة صالحة للديمقراطية وحتى دول مجلس التعاون الخليجي رغم ما تتمتع به من استقرار وتقدم عمراني ورفاهية اجتماعية وتنمية اقتصادية متواصلة إلا إنها في واقع الآمر أنظمة حكم وراثية وتخشى التحرر والحرية والديمقراطية كنظام حكم ، واكتفت ببعض الممارسات الديمقراطية على صعيد انتخاب مجلس الأمة كما في الكويت أو السماح للمرأة بدخول العمل السياسي أو السماح بحرية الصحافة ولكن وفق شروط محددة مسبقا ، إلا إنها استطاعت من أن تعوض مجتمعاتها بما هو يعوضها عن الديمقراطية كالتنمية والتقدم الاقتصادي الذي أوصلها إلى الرفاهية الاجتماعية([4]) وهي جل ما تتمنى الوصول إليه بقية الشعوب

[4]- الديمقراطية في الخليج ، صحيفة الوسط البحرينية ، عدد ٥١٦٥ في ٢٨ / ١٠ / ٢٠١٦ .

العربية الأخرى. وعلية يمكننا توضيح المعوقات الخارجية كما يلي مع التركيز على العراق.

١ . سياسة التحالفات الغربية والرؤية الأمريكية للبلدان العربية ، فهي تسعى دائما لتحقيق مصالحها الإستراتيجية والسيطرة على منابع المواد الأولية وأهمها النفط والغاز، لذلك فإنها رغم ادعائها بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي نراها هي نفسها كانت سبباً في عدم تحقق بيئة صالحة للديمقراطية كونها ساندت ودعمت النظم الاستبدادية العربية لعقود طويلة من الزمن ولم تشجعها أصلا نحو تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية تعوض شعوبها عن الحرية والديمقراطية على أقل تقدير ، إذ نرى الإدارةالأمريكيةاستخدمت سياسة ضرب الأضداد بمعنى ضرب دولة عربية بأخرى وهذا ما حدث قبيل دخول العراق واحتلاله لدولة الكويت عام ١٩٩٠ .

٢. المحافظة على الأمن الإسرائيلي والدولة العبرية من خلال ممارسة الإدارة الأمريكية لسياسة الكيل بمكيالين والتي رجحت كفة إسرائيل على حساب الدول العربية بشكل أخلت بالتوازن الإقليمي المفترض وبغية تحقيق سيطرة ونجاح للسياسات الإسرائيلية وتقوية أهدافها بشكل الذي أصبح السلام أمرا صعبا (٤٢ لذلك أزداد الصراع العربي . الإسرائيلي وازدادت الآثار السلبية له وخاصة الآثار السلبية المترتبة على الحوكمة في العالم العربي، فليس من المعقول أن يبقى هذا الصراع عقودا طويلة دون أن ينتهي إلى حل سلمي يفضي إلى إيجاد مخرج لكلا الطرفين ، فعلى النظم السياسية العربية لكي تستقر عليها أن تتفق على مخرج يكرس السلام بدلا من الصراع .وكذلك الحال بالنسبة لإسرائيل والتي عليها أن تعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني وأن تفعل مفاوضات السلام وإعطاء دولة للفلسطينيين . وعلى صعيد آخر ، لم تهدف السياسات الغربية وخاصة الأمريكية منها لخلق بيئة عربية صالحة للديمقراطية فلا جدوى من تعزيز محاولاتها في التبادل الثقافي والتعليم والمساعدة التنموية ، إذ ينبغي أن تتركز جهودها في مسألة أكثر أهمية وهي في توزيع السلطة ، و بمعنى أدق فالحياة

---

[٤]– للمزيد ينظر عن الدعم الأمريكي لإسرائيل ، بدر عبد العاطي ، العلاقات الإسرائيلية – الأمريكية في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة ، مجلة السياسة الدولية ، عدد١١١ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ١٩٩٣ ، ص ٩٠ .

السياسية هي المسألة المركزية وراء الركود السياسي في العالم العربي . ومن المنطقي أن المحاولات التي يبذلها المجتمع الدولي لتشجيع الإصلاحالسياسي والتي لا تعالج القضية الأساسية للسلطة محكوم عليها بالفشل (٤٣) وعليهفالدعم الخارجي للديمقراطي تحول إلى مشكلة ومعوق يواجه إنشاءوإقامة بيئة صالحة للديمقراطية ثابتة ومستمرة والسبب يعود إلى ارتباط هذا الدعم بسياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وهي سياسات لا تلقي قبولا على مستوى المواطن العربي الآمر الذي اوجد حالة من الشك من اي دعم خارجي(٤٤)وهذا ما أكده السيد ضاحي خليفان بقوله (إن السياسات الأمريكية فشلت في نشر الديمقراطية في العراق وأفغانستان والوصول بهما إلى حالة الأمن والاستقرار ، وكان هدفهم هو تصدير الفوضى في الوطن العربي والإتيان بأنظمة جديدة تتماشى مع القيادة الأمريكية في تداول السلطة ، كما أن السياسة الأمريكية هي تحقيق مصالح وليس نيل حقوق والدليل على ذلك هناك شعب فلسطيني منتهكة حقوقه ولا تعترف له بإقامة دولته) (٤٥)وهذا القول في حقيقته يعطينا تصور واضح عن أثر العامل الخارجي في إحداث الفوضى السياسية في الوطن العربي بدءاً بتونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا حاليا ومن قبلهم العراق ، تحت مسمى الربيع العربي الذي هو في حقيقته خريف عربي أنهك تلك البلدان وأدخلها في نفق الحروب الأهلية والتراجع الاقتصادي والفوضى والتعري الواضح أمام مخابرات الدول الأجنبية المختلفة

---

[٤]– مارينا أوتاوي وعمرو حمزاوي ، فرص التعددية وحدودها : واقع القوى السياسية في العالم العربي ، ط١ ، دار النهار، بيروت ، مؤسسة كارنيغي للشرق الأوسط ، ٢٠١٠ ، ص٢١ .

[٤]– أبو الحسن بشير عمر ، دراسة حول مسار مستقبل التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وإشكاليته في ظل المتغيرات الحالية ، صحيفة الحوار المتمدن في ٤/٩/ ٢٠١٤ .

[٤]– نقلا عن مشاركة ضاحي خليفان مدير شرطة دبي حول مهددات الأمن الداخلية والخارجية ، في مؤتمر الأمن الوطني الثالث ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٤ .

٣. دور القوى الإقليمية المؤثرة على البلدان العربية والتي لم تعمل من أجل أيجاد بيئة سياسية مستقرة ودائمة الاستقرار لإتمام مستلزمات التحول الديمقراطي ، إذ تجسد دورها في العوامل الآتية ([٤])

أ . محاولات بعض القوى الإقليمية بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وتعاملها مع الأحداث السياسية تبعا لما تملي عليها مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية.

ب . أسهمت في أحداث النزاعات بين أطراف مختلفة بسبب تدخلها في شؤونها الداخلية ومن ثم أسهمت في تنامي الاستقطابات المذهبية ، كل جهة تستند إلى قوة من قوى الإقليم لدعمها .

ج . أسهمت المؤثرات الإقليمية في تنافسها مع المؤثرات الدولية لتنامي البوئر الإرهابية و المتطرفة التي تملك السلاح وتهدد كيان الدولة الواحدة ، مما أضعف دور الأخيرة وتراجعها عن أداء وظائفها العامة في حفظ الأمن والنظام ، كما في أنتشار تنظيم القاعدة الإرهابي في اليمن وليبيا والعراق وسوريا ومصر وفي الجزائر وتونس .

د . أدى العامل الإقليمي في أضعاف دور جامعة الدول العربية والتي في الحقيقة تقع عليها مسؤولية ممارسة دورها في أتمام بيئة سياسية ديمقراطية مستقرة .

هـ . أدت لوقوع بعض الدول العربية لتأثيرات الهيمنةالأمريكية، مما أدى إلى إقامة قواعد عسكرية أمريكية وأطلسية فيها وفضل حكام تلك البلدان وقواها السياسية الانطواء تحتها .

٤ . تنافس القوى الدولية وصراعها على المصالح والنفوذ داخل المنطقة العربيةكان له الأثر في إحباط إقامة بيئة سياسية عربية لنمو وتطور التحول الديمقراطي وانتقاله إلى أفاق أوسع. فمن المتعارف عليه أن الروس يطمحون بالنفوذ والوصوللمنطقة الشرق الأوسط وتحديدا دول الخليج العربي لكونها تمثل قوة مالية واقتصادية وتجارية وممر لأكثر من ٥٠ بالمائة من إمدادات البترول في العالم وخاصة دول مجلس التعاون

---

[٤]– فلاح علي ، الدور الروسي في إقامة التوازنات الإقليمية الجديدة ، صحيفة الحوار المتمدن ، عدد ٤٢٥٨ ، في ٢٨ / ١٠ / ٢٠١٣ .

الخليجي، فمن صالح أي قوة أن يكون لها دورفي هذه المنطقة فاتجهت روسيا والصين تبعا لذلك لأخذ دورها في منطقة الشرق الأوسط. فتمكنت الصين من ان تكون أكبر مصدر للسلع والبضائع إلى دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية عموماً متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية كما إنها ترى أن زيادة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الأوسط أفضل بكثير من وجود النفوذ الأمريكي المنافس وخصوصا أن أمريكا سعت كثيرا إلى إبعاد الصين عن هذه المنطقة خلال هذه السنوات(٤٧. وتأسيسا لما تقدم كان لهذا التنافس انعكاساته المريرة على واقع البلدان العربية كونها أدخلت في دائرة المطامع الأجنبية سواء كانت روسيا أو الصين أو أمريكاأو الدول الأوربية . فتوالت المشاريع الأجنبية تبعا لذلك منها ما له طابع اقتصادي مغلف بنوايا سياسية لتحقيق السيطرة والنفوذ ومنها ذات طابع سياسي واضح كمشروع الشرق الأوسط الكبير . إن تلك السياسات الأجنبية في واقعها لم تعطي القدرة للمواطن العربي ليخوض صيرورتهالتاريخية ويحقق الديمقراطية بنفسه بعيدا عن التدخلات الأجنبية ، فكان الهدف الدولي هو إحداث الفوضى السياسية ليسهل بعد ذلك اختراقها بسهولة . أهكذا تكون الديمقراطية ؟ أن هذه السياسات وخاصةالأمريكية تدفعنا إلى تأكيد جملة من الحقائق وهـــي :

أ . إن الولايات المتحدة وإسرائيل هي وراء صناعة القوى الإرهابيةوبتكتيك استخباراتي دقيق جدا بمعونة بعض القوى الإقليمية التي لديها مصالح ذاتية في ذلك ، وتمت عملية إخفائهاوإحضارها متى شاءتوبحسب الظروف الاقتصادية بغية استخدامها في الوقت المناسب .

ب . إرهاق الدول العربية وأضعاف منظومتها الأمنية وخلخلت القيم المجتمعية فيها ولاسيما تلك القيم الثابتة والراسخة كالتسامح والتعاون والآخاء .

ج . تمكنت القوى الإقليمية غير العربية من أختراق النظام الإقليمي العربي وإضعافه ليكون بحاجة ماسة للغرب .

---

[٤]– جاك جوزيف أوسي ، دوافع التدخل وأسباب النجاح وعوامل الضعف السياسة الروسية في الشرق الاوسط ، صحيفة الحوار المتمدن ، عدد ٤٢٧٢ ، في ١١/ ١١/ ٢٠١٣ .

د . إتمام السيادة الاسرائيلية والدولة العبرية على كامل الاراضي العربية التي أحتلتها عام ١٩٦٧ .

هـ . جزء من الإستراتيجيةالأمريكية هو استنهاض المنظمات الإرهابية بهدف تعطيل سقوط الحضارة الغربية ، ولكونها متجه نحو السقوط ، لذا تحاول الإدارةالأمريكية إدارة أزمة السقوط لأطول مدة ممكنة ، لان الحضارة الشرقية قادمة ، النمور الآسيوية واليابان و الصين التي تعتبر أكبر دولة في العالم تحقق نمو اقتصادي . لذا فإن القادم هو الشرق .أذن هذه الحقائق تدفعنا للقول إلى أن الإرهاب لن ينتهي إلا أذا انتهى المشروع الأمريكي الكبير في الشرق الأوسط والذي تتولاه الصهيونية العالمية.

٥ـالتأثيرات الثقافية الخارجية على المجتمعات العربية والتي لعبت دورا كبيرا من جانبين : الأول هو لصالح الشعوب العربية لتنويرها وإدراكها لحقيقة حقوقها في الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة وهو بذلك جانب إيجابي . والثاني سلبي له انعكاساته السلبية على البيئة الاجتماعية العربية من خلال تصديره للأفكار المحبطة أو التي تحث على الصراع والتحلل الاجتماعي والفوضى من دون هدف واضح ، وإن جل البلدان العربية وخاصة التي حدثت فيها ثورات الربيع العربي انزلقت في هذا الجانب السلبي إلا وهو الفوضى السياسية وتحطيم مؤسسات الدولة لا بل أضعاف الدولة نفسها كجهة تحافظ على المجتمع. وهذا ما حصل فعلاً في ليبيا واليمن وسوريا والجزائر مؤخراً .

أما ما يخص العراق كونه حالة الدراسة ، فلم يكن للعوامل الخارجية دور فعال في تكّوين بيئة سياسية صالحة للديمقراطية إذ على امتداد ١٣ عاماً فشلت الإدارةالأمريكية في إنجاح التحول الديمقراطي ولم تستطع من إتمام بيئة آمنة ومستقرة فيه ، إذ أسهمت السياسة الأمريكية في استجلاب القوى الإهاربية وصراعها معها إلى تحويل العراق لساحة صراعات يسودها العنف.

المبحث الثالث :الآفاق المستقبلية للبيئة السياسية الديمقراطية العربية :

لا بد لنا من تحديد المتغيرات المؤثرة في البيئة السياسية الديمقراطية العربية لمعرفة مستقبلها ومن ثم تبيان المشاهد أو السيناريوهات المستقبلية التي تقودنا إلى تصور المستقبل .

أولاً : المتغيرات المؤثرة في مستقبل البيئة السياسية الديمقراطية العربية: وهي مجموعة المتغيرات التي تختبر قدرة الأنظمة السياسية القائمة ومدى قابليتها لبناء بيئة ديمقراطية وإيجاد الحلول الضرورية لها ويمكننا توضيحها بالشكل الآتي: ١ . المتغيرات الأمنية: وتشمل مدى القدرة والقابلية على الإدراكالأمنيوفي بناء إستراتيجية أمنية من عدمها والقدرة على رسم خطوط الهاجس الأمني، والقابلية على مكافحة الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة والتغلغل الخارجي سواء كان إقليمي أو دولي ومحاربة شبكات التجسس الأجنبية، ومدى القدرة على تحقيق الاستقرار الأمني ومحاربة الفساد في المؤسسات الأمنية وإنشاء ثقافة أمنية مجتمعية يشارك فيها المواطنين جميعهم من خلال الالتزام بكل الاتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان. أذن للمتغيرات هذه لها تأثيرا سلبا وإيجابا في إنتاج بيئة ديمقراطية ، ونتضح تأثيراتها في العديد من الدول العربية التي فشلت أغلب مؤسساتها الأمنية في حفظ السلم والأمن الاجتماعيين(٤٨)

٢ . المتغيرات السياسية :وتشمل نسبة الخلافات السياسية الداخلية بين الأحزاب المكّونة للعملية السياسية ومدى قدرتهم على تجاوز الأزماتالسياسية والقابلية على إيجاد الحلول الناجعة وبالشكل الذي لا يضر بالبيئة الديمقراطية . لكن معظم القوى السياسية تندفع باتجاه المشاكل أكثر من اندفاعها نحو المحافظة على الاستقرار السياسي وهذا ما حصل في العراق منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٤ فلم تستطع الكتل السياسية المكونة للعملية السياسية من حل العديد من الأزمات وإنما أكتفت بترحيلها مما أدى إلى تراكمها. لذا ينبغي أن تكون هناك علاقة ترابطية بين الاستقرار المؤسساتي وبين تطبيق هذه المؤسسات لعملها بما يحقق العدالة وحقوق المواطنين(٤٩)كما وتشمل مدى قدرة النظام السياسي القائم على احتواء الصراعات الحزبية لأنها السبب في تدني إنتاج بيئة ديمقراطية كونها تجاوزت المبادئ الأساسية للديمقراطية في ممارساتها مما أحبط العملية الديمقراطية وعرضها لحالة عدم الثقة بينها

---

[٤٨]–إبراهيم عبد القادر محمد ، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة ١٩٩٩ – ٢٠١٣ ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ،كلية الآداب والعلوم ٢٠١٣ ، ص ص ٥٩ – ٦٣ .

[٤٩] – فهد المضحكي ، العلاقة بين التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي ، على الرابط/www.ssrcaw.org/ar

وبين الجماهير . وتشمل أيضا قدرة النظام السياسي نفسه على تجاوز المحاصة السياسية والمناطقية التي كانت السبب وراء تراجع الهوية الوطنية وتقدم الهويات الفرعية عليها كالقبلية أو العشائرية أو الدينية أو المناطقية والحزبية ، والسؤال الذي يطرح نفسه هناهل الديمقراطية تقف بالضد من الهويةالوطنية والولاء الوطني ؟والإجابة كلا لأن الديمقراطية بتحولها الديمقراطي هي الوعاء الذي تنصهر فيه كل الهويات الفرعية لتكّون هوية وطنية واحدة للجميع . كما وتشمل تلك المتغيرات مدى استقلالية السلطة القضائية وقدرتها على سيادة القانون والقدرة والقابلية أيضا على تطبيق مبادئ الدستور الديمقراطي في الفصل بين السلطات وتحقيق مبدأ التداول السلمي للسلطة بغية تجديد قوة المجتمع . وكذلك مدى استغلال موارد الدولة وطاقاته البشرية بالشكل الأمثل وعدم تبذير مواردها بين الجهات السياسية المختلفة بمعنى مدى القدرة على محاربة الفساد المالي والإداري والذي كان من أهم الأسباب وراء تراجع التجارب الديمقراطية في البلدان العربية ومنها العراق في تحقيق أهدافها . كما تشمل قدرة النظام السياسي الديمقراطي نفسه من تحديد أهدافه الوطنية العليا ثم الأهداف الثانوية من عدمه . كما وتتأثر البيئة السياسية الديمقراطية بالمؤسسات السياسية الموجودة ومدى قدرتها على التكيف مع المؤثرات الداخلية والخارجية ، وهذا المتغير هو ما يفسر في أحيان كثيرة تراجع التجارب الديمقراطية العربية وعدم انتقالها بسبب ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على التشريع كما إنها غير مستقرة وثابتة وتخضع لتأثيرات السلطة التنفيذية ومن ثم تختل العلاقة لصالح الأخيرة مما يؤشر التراجع في التحول الديمقراطي. كما وتشمل إمكانية نشر الثقافة الوطنية والديمقراطية وثقافة حقوق الإنسانوعلى استثمار وسائل الاتصالات والمعلوماتية وتوظيفها لصالح التحول الديمقراطي .

٣ . المتغيرات الاقتصادية : وتشمل نسبة الصادرات والإيرادات ونسبة الدين الخارجي وأثره على الميزانية العامة . ووجود خطط للتنمية الاقتصادية من عدمه ومدى القدرة على إنجاحها ، كما وتشمل القابلية على تعظيم واردات الدولة الاقتصادية ومواردها ومدى درجة الاعتمادعلى قطاعات مختلفة وتجاوز عقدة الاقتصاد آحادي الجانب

وبناء القاعدة الاقتصادية التي ترفد البيئة الديمقراطية بما يعزز النمو الاقتصادي الذي يحقق زيادة في الدخل القومي ومن ثم في الدخل الفردي ويرفع المستوى ألمعاشي للمواطنين ، وكما وتشمل مدى القدرة على إيجاد حلول لمشاكل الفقر والبطالة وأزمة الخريجين. ومدى القدرة على بناء قاعدة إنتاجية فعالّة لا تتأثر بالظروف والأزمات الاقتصادية العالمية وهي وأن تأثرت فسيكون تأثيرها بنسب محدودة ومدى القدرة على وضع سياسات اقتصادية تتولى مهمة المحافظة على الصناعات الوطنية المحلية ومنع الاستيراد غير المبرر وغير الضروري ومدى القابلية على جلب الاستثمارات الناجعة لصالح اقتصاد البلد ومدى القدرة على توظيف القطاع الخاص ليكون رديفاً وبديلاً للقطاع العام .كما وتتضمن هذه المتغيرات قدرة الدولة نفسها لتكون حارسة للنشاطات الاقتصادية الفردية والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر الذي يمكن الدولة من لعب دورين في الوقت نفسه دور القطاع العام ودور الحارس لنشاطات الفردية القطاع الخاص ، وذلك لان الانتقال المباشر إلى الاقتصاد الحر ربما يربك عمل الدولة مباشرة ويضر بشرائح واسعة من المواطنين . وكذلك كيفية التعامل مع ارتفاع معدلات النمو السكاني ونسبتها إلى الواردات الاقتصادية لما له علاقة بتحقيق الاكتفاء الذاتي (الأمن الغذائي)، بالإضافة إلى مدى القدرة والقابلية على مواجهة الأزمات الطبيعية كشحه المياه وتدهور الأراضي الزراعية واتساع التصحر وصعوبة التعامل مع النفايات المحلية وتدهور البيئة الساحلية والبحرية وتلوث الهواء وانعكاسات الاحتباس الحراري .

٤ . المتغيرات الاجتماعية : هي ليست ثابتة ومتغيرة باستمرار نتيجة تأثرها بانعكاس المتغيرات الأمنية والسياسية والاقتصادية، ما مدى القدرة على تحقيق الاندماج الاجتماعي الذي تتطلبه البيئة السياسية الديمقراطية ، ومدى المحافظة على الهوية الوطنية والولاء الوطني من عدمه ، ومدى القابلية على محاربة العنف وأضعاف بوادره ومقدار الرغبة في تحقيق السلم الاجتماعي ، كما تشمل القدرة على محاربة الجريمة والفقر والأمية والبطالة والإمراض وتحقيق الرعاية الصحية ، وبناء استراتيجيات تعليمية

للنهوض بالواقع التعليمي ونشر ثقافة التعاون والتلاحم والعمل الجماعي والتسامح لبناء جيل قادر على تحمل المسؤولية .

٥ . المتغيرات الخارجية :هذه المتغيرات تقيس مدى قدرة البلدان العربية على مواجهة تأثيراتها السلبية ولاسيما فيما يخص دور إسرائيل في المنطقة ومدى رغبتها في انتقالها الديمقراطي وكذلك ما يخص دور القوى الإقليمية غير العربية وتأثيراتهم السياسية المختلفة والتي لديها مشاريعها السياسية والاقتصادية نحوالدول العربية والتي تأخذ عادة صيغة التدخل بالشؤون الداخلية الآمر الذي جعل الذي أربك الاستقرار السياسي والداخلي وأضعف من إنتاج بيئة ديمقراطية كما في المشروع التركي الذي يحاول إعادة التواجدوالنفوذ التركي ودعم الحركات الإسلامية الموالية لحزب التنمية والعدالة وخاصة بعد أحتلال العراق ٢٠٠٣ كحركة الإخوان المسلمين في سوريا ومصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن فضلاً عن مصالحها الاقتصادية المختلفة والتي أهمها الحصول على البترول وفتح أسواق لبضائعها (٥٠).كذلك الحال بالنسبة لإيران ، مما أخرإنتاج بيئة عربية سياسية صالحة لنمو وتقدم الديمقراطية .

أما ما يخص المتغيرات الدوليةفيؤشر مدى قدرة البلدان العربية على رصد مصداقية السياسات الغربية كسياسات الاتحاد الأوربي والسياسات الروسية وبالذات الأمريكية منها والتي تتحدد بمسارين هما : الأول :أما الدعم الحقيقي لإتمام التحول الديمقراطي دون المساس بكرامة الشعوب العربية واستقلالها الوطني و تغليب طرف سياسي معين على الإطراف الأخرى كما حصل في التعامل مع حركة الإخوانالمسلمينللإطاحة بالنظم العربية السابقة ، والذي كان وراء هذا التعامل دوافع خفية كان أهمها تحطيم الجيوش العربية وأضعاف البنية الاجتماعية ومن ثم تفتيت الوحدة الوطنية ، وهذا كان معداً لمصر ولكن استطاعت الخروج منه بإرادة شعبية وهو حدث وما زال يحدث في ليبيا وسوريا .الثاني : أو لجوئها إلى أسلوب الفوضى السياسية الذي أضر بإنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية ، مبررة ذلك بأن كل موجة تحول ديمقراطي يصبحها موجة من

٥٠– د. سعد حقي توفيق ، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي ٢٠٠٢ .٢٠٠٨ ، مجلة العلوم السياسية ، العددان ٣٨ . ٣٩ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢ – ٥ .

العنف والتي ربما تطول أو تقصر حسب أوضاعكل بلد .وهذا ما أرادته الإدارة الأمريكية لتفتيت البلدان العربية ليسهل بعد ذلك اختراقها وتحطيم جيوشها الوطنية . كما أن السياسات الأوربية لم تكن بالمستوى المطلوب لتحقيق بيئة سياسية ديمقراطية عربية ، فليبيا خير دليل على ذلك فعلى الرغم من اشتراك معظم البلدان الأوربية في تغيير نظام الرئيس الأسبق معمر ألقذافيباستخدام القوة العسكرية إلا إنهم تخلوا عن ليبيا بمجرد سقوطهوتركوها عرضة للصراعات رغم ما قدموه من دعم محدود للحكومة الليبية ، وكذلك الحال بالنسبة للسياسات الروسية في تنافسها مع السياسة الأمريكية بغية المحافظة على مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية فكلاهما أربك البلدان العربية . أذن المتغيراتالخارجية بشقيها الإقليمي والدولي عززت الانقسامات العرقية والمذهبية والدينية في البلدان العربية كما إنها قادت قسما منها إلى الحروب الأهلية . وعليه فالبيئة الديمقراطية الصالحة والمناسبة هي تلك البيئة التيتستطع أن تتجاوز تلك المتغيرات كلها وتوظفها لصالح تقدمها من خلال انتهاج السياسات العقلانية والرشيدة التي تأخذ بنظر الاعتبار إعداد سياسات عامة ومدروسة لذلك .

ثانياً : السيناريوهات المستقبلية :استنادا لما تقدم فإن المشاهد المستقبلية ستتحد بمدى القدرة على تجاوز المتغيرات السلبية وتوظيف الايجابية منها لصالح بيئتها الديمقراطية التي تبتغي من ورائها إتمام الانجاز الحقيقي هو نجاح التجربة الديمقراطية ورسوخ مبادئها بعد أن تتوفر لها البيئة السياسية الحقيقية .أن جملة تلك المعطيات تدفعنا إلى تصور مستقبل البيئة السياسية العربية الصالحة الديمقراطية من عدة مشاهد ومن ثم الإجابة على التساؤل الآتي ما مدى صحة هذه المشاهد من الواقع ؟ وأيهما أقرب إلى الصحة على المدى القريب والمدى المتوسط والمدى البعيد ؟ . أولاً : مشهد استمرار الوضع الراهن :يفترض هذا المشهد استمرار البيئة السياسية العربية على حالها الراهن متمثلة بتزايد تأثير المعوقات الداخلية والخارجية بمستوياتها المختلفة . ولذا فإن هذا المشهد يفترض ،١ . تشابك الوضع السياسي العام ولاسيما في الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي وهذا الوضع تحكمه تأثيرات النخب السياسية ومدى رغبتها في انتهاج الحكم الديمقراطي في تعاملها مع واقعها السياسي ، إذ مارست

النخب السياسية أدوارا متنوعة تبعاً لمصالحها السياسية أكثر من تحقيق طموحات شعوبها الديمقراطية ، و تمثل هذا في الصراعات الحزبية بين الكتل السياسية ودخولها في أزمات سياسية عديدة ، مما جعل البيئة السياسية تشهد تنافس لا يمكن اعتباره تنافس ديمقراطي كونه شهد إتباع وسائل تزوير الانتخابات وبرامج انتخابية غير حقيقية واندفاع بعض القوى لإستخدام القوة وممارسة التصفيةالجسدية ضد المرشحين وغيرها.

٢ . انتشار العنف تحت ما يسمى (الفوضى المجتمعية)، وتعددية حزبية لا تخضع لقانون أحزاب سياسية في بعض البلدان العربية كما إنها لا تعتمد على الأطر الديمقراطية داخل نظامها الداخلي وإن توفر جزء من مبادئهاكما تعيش حالة التنافس الحاد مع بعضها ومحكومة بسيطرة وسطوة الأحزاب المتنفذة ، كما في العراق خلال المدة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٤٥.

٣ . مشاركة سياسية محدودة وتراجع واضح في مؤشرات ونسب المشاركة الشعبية نتيجة فقدان الجدوى بأهمية العملية الديمقراطية وانعدام الحوار السياسي وهو وإن وجد فإنه نسبي ومحدود ولا يدور ضمن الأطرالوطنية مما يعزوا إلى فشل المصالحة الوطنية بسبب عدم رغبة النخب المسيطرة لتحقيق الانتقال الديمقراطي الحقيقي وكأنها ترغب حالة الفوضى .

٤ . يفترض هذا المشهد أيضا تزايد الأزمات المجتمعية من اقتصادية واجتماعيةوخدمية متمثلة في تزايد نسبة البطالة والفقر والأمية وتراجع معدلات الرعاية الصحية والضعف في تحقيق نمو اقتصادي يضمن تحقيق تقدم في المستوى ألمعاشي لعموم المواطنين ، فضلاً عن تزايد نسبة المديونية الخارجية. وعلى أساس ما تقدم ، ما يعزز هذا المشهد هو عدم رغبة تلك النخب بتجاوز نزعة الاستحواذ والهيمنة على حساب بناء الدولة ومؤسساتها على أسس ديمقراطية تخالف عهود الأنظمة السابقة ، وهذا ما حدث فعلاً في كل من اليمن ومصر قبيل ثورة ٣٠ / يونيو ٢٠١٣ ، ففي العراق لم تتمكن النخب السياسية الفائزة بالانتخابات العراقية في عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٤ في تحقيق التأيد الشعبي المطلق ومن ثم وقوعها في أزمة الشرعية بسبب تلكؤها في إدارة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق الأمن الداخلي والسلم الاجتماعي

والمصالحة الوطنية والاندماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتحديث أو في ما يخص منها بمواجهة التدخلات الخارجية والمحافظة على روحية التجربة الديمقراطية. وعليه سيعطينا هذا المشهد إذا استمر الوقوع في أزمة حكم نتيجة لسياسات الكتل الحاكمة وحركتها السياسية ومحدودية المشاركة الشعبية ومن ثم التراجع في إنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية الآمر الذي يؤدي إلى وقوف التحول الديمقراطي عند نقاط معينة وبقائه كشعار سياسي معلن لا يتجاوزه إلى واقع ديمقراطي حقيقي يجدد قوة المجتمع بتداول سلمي حقيقي للسلطة .

ثانيا : المشهد الثاني : مشهد التغيير (النجاح التام) : يفترض هذا المشهد التغيير التام في البيئة السياسية العربية وتعاون القوى السياسية من حركات وأحزاب سياسية مع القوى المجتمعية الأخربلإنتاج بيئة صالحة للانتقال الديمقراطي برغبة حقيقية تتأتى من الحرص الوطني العام للمحافظة على الإرادة الشعبية الوطنية في التغيير وتجديد قوة المجتمع من جهة ، ولضمان منجزات ذلك التغيير وأستمراريته بغية تحقيق أهداف التغيير نفسه في الحرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . وهذا ما تسعى أليه اليوم البلدان العربية التي شهدت ثورات الربيع العربي ، فحرصت تونس للمحافظة على رغبة شعبها ومواطنيها في إنتاج بيئة سياسية صالحة بعيدة كل البعد عن التصفيات والصراعات الحزبية ، لابل أن الشعب التونسي يقف بكل مكوناته السياسية ضد الإرهاب مقدماً دعمه الكامل لقوى الأمن الوطني في مواجهة هذه الحالات التي من شأنها تعكر صفو استقراره ومسيرة تجربته الديمقراطية . وعليه يمكننا تحديد أهم مظاهر هذا المشهد بالآتي :

١ . قلة الصراعات السياسية بين الكتل السياسية والحزبية المكونة للعملية السياسية والديمقراطية واختفائها وبروز ظاهرة التعاون الوطني المدعوم بالإرادة الشعبية الدافعة نحو بناء ديمقراطية حقيقية شكلا ومضمونا .

٢ .اختفاء العنف الداخلي وقلة مساحته وذلك بعد أدراك الجميع لمظاهره السلبية التي أودت إلى انهيار البنية التحتية للأسرة العربية ، أن تراجع العنف بكل أنواعه السياسية والاجتماعية سيسهم في أعاده اللحمة الاجتماعية الوطنية ويقلل الخسائر البشرية

والمادية التي تشهدها مجتمعاتنا العربية يوميا والتي بلغت أرقاما مخيفة سنويا ولاسيما في مؤشرات الجريمة .

٣. قوة مشروع الدولة المدنية وترسخ مؤسساتها مدعومة بقوة الإعلام الوطني الداعي للتقدم والتعاون والتآخي لإنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية . والمؤدي للحوار الوطني وصولا إلى المصالحة الوطنية الكبرى التي تنهي الخلافات جميعها بلا عودة . لان السلم الاجتماعي يقود حتما إلى الاندماج الاجتماعي .

٤ . تفوق وتقدم الهوية الوطنية على الهويات الفرعية القبلية والمذهبية بفضل سياسات الدولة المدنية الحقيقية التي سعت لتعميق الولاء الوطني على الو لاءات الفرعية . وتصاعد وتيرة المبادئ الديمقراطية في التسامح والتعاون والآخاء والرأي والرأي الآخر واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبناء المواطن وحقوق المواطنة وحقوق المرأة والوعي السياسي بأهمية الديمقراطية والانتقال الديمقراطي وأهمية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

٥ . من الناحية الاقتصادية فإن أهم مظاهر هذا المشهد النجاح الاقتصادي في التنمية الاقتصادية فلا ديمقراطية دون وجود تنمية اقتصادية حقيقية مما ينعكس بالإيجاب في استقرار البيئة السياسية الصالحة للديمقراطية والتي تتطلبها مراحل التحول الديمقراطي المتلاحقة بالتسلسل وصولا إلى ترسخ التجربة الديمقراطية من حيث مبادئها وواقعها ونصوصها ، ومن ثم تزايد النمو الاقتصادي قدرة الدولة على توظيف مواردها بعقلانية وبشكل جيد والاستفادة الكبيرة من الموارد الوطنية والقدرة على تحقيق الاستثمار الداخلي والخارجي وبالشكل الذي يؤدي إلى إنهاءالأزمات المجتمعية كلها . الآمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي وتحسن المستوى ألمعاشي .

٦. انخفاض مؤشرات البطالة إلىأدنى مستوياتهاوالفقروالأمية وتزايد مؤشرات الرعاية الصحية والتنمية البشرية والتقدم في وسائل تطور الخدمات الاجتماعية .

٧ . على صعيد مؤسسات الدولة نلحظ الالتزام بالمبادئ والقيم الديمقراطية في سيادة القانون واحترام الدستور والنظام العام واستقلال القضاء واحترامه وعدم خضوعه

للمؤثرات الخارجية في حين نرى ان السلطة التنفيذية ساعية للمحافظة على الأمنالعام والاستقرار الداخلي وتنفيذ القوانين واحترام المواطنين ولاسيما الأجهزةالأمنية في تعاملها اليومي والمباشر مع المواطن ، كذلك من مظاهر هذا المشهد التقدم الكبير في ممارسات السلطة التشريعية ولاسيما في قدرتها على تشريع قوانين تخدم تقدم التجربة الديمقراطية ورسوخها وخلق البيئة الصالحة لها ، من خلال تشكيل لجان الرقابة البرلمانية لمحاربة الفساد والمفسدين والإشراف على تطبيق القوانين ومسائلة و استجوابالأجهزة والدوائر المقصرة في واجباتها والتزاماتها الوطنية .

ثالثاً : المشهد الثالث: مشهد التراجع (الفشل التام) .يفترض هذا المشهد الفشل التام في تحقيق بيئة صالحة للديمقراطية في البلدان العربية سياسيا واجتماعيا واقتصاديا ، ويتمثل هذا الفشل في الانقلاب على الدستور والانقلاب على الديمقراطية ، فإذا استمر الفساد والفوضى السياسية وجميع المظاهر كما هو عليه الحال في المشهد الأول، فمن المؤكد أن تنفرد النخب السياسية الحاكمة بالسلطة في محاولة منها للاستمرار بها والسيطرة عليها وعدم فسح المجال للقوى الأخرى في الوصول للسلطة عبر الانتخابات ومن ثم تصبح الانتخابات تحت سيطرتها فتكون الديمقراطية هنا شكلية وفي حدودها الإعلامية ليس إلا . أو إن تتعرض العملية الديمقراطية برمتها للانقلاب العسكري المباشر يقود للتغيير والى خطة طريق جديدة وهذا ما حصل في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ . ومن أهم مظاهر هذا المشهد الانقلاب على الحوار الوطني والشرعية وفقدان المصالحة الوطنية نهائيا وغلبة التكتلات السياسية على المشهد السياسي وإنفراد أحدى الكتل السياسية لاستحواذ على الدولة ومؤسساتها وانتشار العنف والعنف المضاد والفساد المالي والانهيار الاقتصادي وهذا ما حصل بالفعل في اليمن موخرا ما بين عامي١٣ . ٢٠١٥ وفشل جهود الحوار كلها بالاتفاق على خارطة طريق تعيد بناء الديمقراطية بشكلها الحقيقي. كذلك الحال بالنسبة لليبيا التي دفعها وضعها الأمني المتردي لوقوعها بين مجموعة من الفصائل المتناحرة ذات التوجهات الدينية والسياسية والمصلحية ، أمام ضعف الدولة ومؤسساتها التي واجهت تحديات غاية في الصعوبة .وعليه إن هذا الطرح يقودنا إلى محاولة الإجابة على

التساؤلات السابقة ، ما مدى صحة المشاهد الثلاثة من الواقع ؟ وأيهماأقرب للصحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد ؟في الحقيقة نلحظ إن المشهد الأول هو الأقرب للصحة على المدى القريب والسبب يعود إلى تشابك الوضع السياسي والذي حكمته تأثيرات النخب السياسية المختلفة ومدى رغبتها الحقيقية في إنتاج بيئة صالحة للديمقراطية ، كما إن العديد من الباحثين يرون بان القوى السياسية المتصدرة للمشهد الديمقراطي والمجتمعية الأخرى لا تستطيع أن تحقق الأنتقالة الديمقراطية في المدى القريب لوقوعها تحت تأثير أجندات خارجية تارة ودولية تارة أخرى كما هو عليه الحال بالنسبة للعراق فضلا عن تدهور أوضاعه الاقتصادية لأن ما تحتاجه التجربة الديمقراطية لم يترسخ بعد ، كما إن تدهور الأوضاع السياسية في اليمن وفشل الحوار والانقلاب على الشرعية ودخولها بحرب جديدة وانتشار وتمدد الإرهاب في بلدان المغرب العربي بعد أن توفرت له البيئة المناسبة وتحديدا في ليبيا وتونس ومصر مما يشكل مصدر تهديد أساسي يمكننا أن نبني عليه تشاؤمنا هذا بان المشهد الأول سيكون هو الأقرب للصحة طوال الخمسة سنوات القادمة . في حين أن بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال هذا المدى ستشهد تقدما اجتماعياواقتصاديا وسياسيا من خلال تقدم وتطور التشريعات القانونية لديها بالشكل الذي يهيئ فرصة تامة للانتقال نحو مسلمات الديمقراطية والأخذ بها من حيث حرية الصحافة وإقامة انتخابات تشريعية برلمانية وفسح قدر معقول من الحرية لبعض الأحزاب السياسية رغم وجود مؤسسات المجتمع المدني بشكل فاعل فيها أعطاء حرية كاملة للمرأة للمساهمة في الحياة السياسية وهذا ما حاصل تقريباً في دولة الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة . أما على المدى المتوسط المتمثل بعشرة سنين فإن مصر وتونس والمغرب والجزائر والأردن ودول الخليج العربية سينطبق عليها المشهد الثاني من النجاح بسبب قدراتهما الذاتية على تجاوز المعوقات وتحقيق بيئة ناجحة للديمقراطية مما يؤهلها للانطلاقة على المدى البعيد بترسيخ البيئة السياسية الصالحة للديمقراطية وثباتها حتمياً . في حين نرى أن دولاً عربية أخرى كسوريا والعراق ولبنان وليبيا واليمن ستبقى على حالها خلال المدى المتوسط أي العشرة سنوات القادمة وغير قادرة على إنتاج بيئة سياسية مستقرة

للديمقراطية بسبب ضخامة التحديات الداخلية والخارجية وفشل الحكومات المتعاقبة للوصول إلى أطار يضمن تقدم الديمقراطية فيها . أذن النجاح والتقدم بإنتاج بيئة ديمقراطية عربية سيكون مرهون بعوامل عديدة ينبغي تحققها وتجاوز معوقاتها جميعها وصولاً للنجاح وإذا لم تتحقق فإن طريقها بالتأكيد هو التراجع ودخولها في الفشل التام وهو المشهد الثالث ومن ثم عودة الفوضى بكل خصائصها وسماتها .

المبحث الرابع : المعالجات :

إن من أهم ما تتطلبه معالجة البيئة السياسية العربية حتى تكون بيئة صالحة للديمقراطية ليست القصد منها توفر تعددية حزبية أو توفر حرية الصحافة أو مؤسسات المجتمع المدني أو الاعتماد على آلية الانتخابات لتحقيق الانتقال السلمي للسلطة أو الأخذ بالاقتصاد الحر . فلا فائدة من تعددية حزبية متصارعة وليست لديها برامج وطنية حقيقية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، كما لا فائدة من وجود صحافة حرة وهي تمارس ادوار الصراعات والتشهير والتسقيط السياسي وتتجاوز على أساسيات المهنة الوطنية ، كذلك الحال بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني إذ لا جدوى منها وهي تهدف إلى كسب المال بأي طريقة كانت . كما لا فائدة من الانتخابات وهي تخضع إلى التزوير دائما من قبل السلطة السياسية وتزيف إرادة الناخبين ، كما لا فائدة من وجود اقتصاد حر واقتصاد الدولة نفسه يخضع إلى المضاربات وفشل في تحقيق التنمية التي تتطلبها الديمقراطية وتراجع في النمو الاقتصادي وعدم القدرة على فتح قطاعات اقتصادية جديدة ترفد الاقتصاد الوطني وكثرة الفساد المالي وسرقة المال العام والفشل في توفير فرص عمل جديدة لاحتواء أكبر قدر من الأيدي العاملة وتقليص نسبة البطالة والفقر . أذن المعالجات الحقيقية تنطلق من إعادة فلترة كل مستلزمات الديمقراطية بدأ بالأحزاب السياسية وهذه المهمة تقع أولا وأخيراً على إرادة السلطة الحاكمة وقابليتها الوطنية لترسيخ مؤسسات الدولة الديمقراطية وكما يأتي :

١-إصدار قانون الأحزاب السياسية الذي يضمن أحزاب مسجلة حقيقية وفقاً للشروط التي تقرها السلطة التشريعية بدأ من مصادر تمويلها وطريقة تسجيلها والعضوية فيها

وانتهاءً ببرامجها وأهدافها ونسبة الديمقراطية فيها بمعنى التأكيد على الديمقراطية في نظامها الداخلي .

٢-إعادة صياغة وعي سياسي جديد يشمل المجتمع بشكل عام والقوى والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والصحافة بشكل خاص يتضمن هذا الوعي التركيز والتأكيد على أهمية توفير بيئة ديمقراطية صالحة لتقدم المشروع الديمقراطي والنئ به عن المشاريع الأخرى التي تهدف للاستحواذ على السلطة تحت شعارات مختلفة منها ماهو ديني طائفي أو عرقي قومي . وهنا نؤكد على طرح مفهوم جديد هو الديمقراطية الوطنية التي تحمل في طياتها برنامجا وطنيا ديمقراطيا ينتج الدولة المدنية لا الدولة الدينية أو البوليسية .

٣ـالتأكيد على سيادة القانون . ويقصد بها سيادة القاعدة القانونية ، متى ما وجدت خضع لها الجميع لا فرق في ذلك بين حاكم ومحكوم غني وفقير . إن هذا التأكد يقودنا إلى مبدأينهما([٥])

أ. خضوع الدولة للقانون ، وتسمى هذه القاعدة بالمشروعية ومؤداها خضوع الدولة بكل مؤسساتها وأجهزتها لسيادة القانون وأنه لايمكن تصور الدولة القانونية الحرة مهما حسنت نوايا حكمها إلا بالديمقراطية ، فالديمقراطية وهي تنزع السيادة من الحكام والهيئات العامة في الدولة وتردها إلى الشعب صاحب السيادة تقدم الأساس لعلو القانون وسيادته . فالحكومات الديمقراطية هي التي تُخضع تصرفات الحاكم والمحكوم لحكم القانون الذي عليه أن يسود داخل الدولة وتعلو أحكامه على جميع الهيئات الموجودة في الدولة .

ب ـاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، فاحترام الحقوق والحريات السياسية يشمل وضع السلطة في يد الشعب تمييزاً لها عن الحقوق والحريات الفردية ، فتخص الحقوق السياسية بمباشرة السلطة في المجتمع أما الفردية فتخص بمركز الفرد من السلطة وحرياته في مواجهتها

---

[٥]- د. محمد ثامر ، حقوق الإنسان الأسرية والسياسية ، ط١ ، بغداد ، مطبعة الكتاب ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧ .

٤. التخطيط الاستراتيجي لبناء البيئة السياسية الديمقراطية لكي تترسخ مبادئها بأكملها من خلال إعداد خارطة طريق تجعل من عملية الانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي المرغوب أمراً أكثر ترحيباً . وهذا التخطيط يقودنا إلى :.

أ–أضعاف مواطن الخلل التي تعيق بناء بيئة صالحة للديمقراطية ومحاربة الفساد المالي والاداري الذي تعاني منه أغلب الدول العربية وخاصة على الصعيد الاقتصاد

ب –معالجة قضية المساءلة والعدالة وأستبدالها بالعدالة الانتقالية الديمقراطية التي تتحرى الحقيقة لتحقيق العدالة .

ج . معالجة الطائفية السياسية بقانون يجرم من يدعي بها ويروجها ل، لإنها تعمل ضد بناء الدولة المدنية التي يعيش بها الجميع . كون الديمقراطية تؤمن بحقوق الاقلية وتدافع عنها . ومعالجة قضية تراجع الهويات الوطنية في اغلب الدول العربية أمام تقادم الهويات الثانوية ، فالولاء الحقيقي للوطن ولبناء مؤسساته الديمقراطية وهذان السببان هما وراء تأخر عملية الانتقال الديمقراطي .

د. اعتماد آليات واضحة لإرساء المصالحة الوطنية والحوار الوطني وهذا ما تتطلبه بعض الدول العربية التي تعاني من أوضاع سياسية متعثرة . كما وينبغي تعزيز البناء المؤسسي واعتماد الإدارة المؤسسية وليس الشخصانية لأجهزة الدولة .

يتطلب ذلك توافق مشترك وطني يهدف إلى تقريب وجهات النظر وتقليص الفجوات بين الإطراف المتخاصمة صوب صياغة مشروع مجتمعي مشترك يخدم الديمقراطية ومشروعها الوطني للمحافظة حرية الشعوب وتقدمها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . أذن لا بد من وضع إستراتيجية رئيسية ذات ثلاثة محاور (سياسية . اقتصادية . اجتماعية) والتي نسعى من خلالها لقيام النخب السياسية الحاكمة والتي هي بالتأكيد اعتلت السلطة عبر الديمقراطية بالتوجيه والتنسيق لاستخدام المصادر جميعها الملائمة والمتوفرة اقتصادية وبشرية وسياسية وتنظيمية من أجل تحقيق هدف إنتاج البيئة الديمقراطية .

الخاتمة والاستنتاجات :

دفعت المعوقات الداخلية والخارجية لتعرض البيئة السياسية العربية لمخاطر عديدة أخرت تحقيق تطلعات شعبوها في الحرية والديمقراطية والاستقرار والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص . فكان لهذه المعوقات أثره البالغ في تراجعإنتاج بيئة ديمقراطية عربية ، وأمام هذه المعطيات لم يعد أمام البلدان العربية خيارات كثيرة بقدر خيار التماسك الداخلي وإيجاد مخارج حقيقية لهذه المعوقات و لاسيما عندما تتشابك الداخلية مع الخارجية ، فدور العامل الخارجي وارتباطه بتحقيق مصالحه وأهدافه الإستراتيجية كان وما يزال أخطر تحدي يواجه البيئة السياسية العربية لإنتاج بيئة صالحة لتقدم الديمقراطية وتجاربها في العالم العربي اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً . وعليه توصلت الدراسة للاستنتاجات الآتية:

أولاً . ظهور حالة من عدم التقدم والتطور السياسي رافقت التجارب الديمقراطية العربية، لا بل أصبحت صفة متلاصقة لها ، إذ رغم مرور السنوات والزمن بشكل سريع لم نشهد أي تغيير في الواقع السياسي باتجاه التقدم أو النجاح ، بل على العكس نشهد بين مدة وأخرى حالات العودة إلى نقطة البداية . وحتى على صعيد الرأي العام العربي نشهد ظهور حالة الاستقطاب وانقسام في الرأي العربي بان الأخذ بالديمقراطية كان وما يزال السبب الرئيس في تراجع الكثير من الدول العربية .

ثانياً . تنامي المشاكل الاقتصادية كمشكلة البطالة والفقر والتراجع الاقتصادي وانخفاض إيرادات الميزانية العامة وعدم القدرة على توفير فرص العمل أمام تزايد أعداد الخريجين وانخفاض المستوى ألمعاشي وتراجع في مستوى الخدمات والتراجع الكبير في القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والسياحية وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية وتفاقم المشكلة الأمنية كما في سوريا ومصر العراق وليبيا واليمن . وهذا ما بينه استطلاع للرأي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في ٢٤ / أيلول / ٢٠١٤ بانالأوضاع الاقتصادية في عموم المنطقة العربية غير مرضية على الإطلاق إذ أن ٤٢ بالمائة قالوا إن دخول أسرهم تغطي نفقاتهم أو أقل منها ولا يستطيعوا أن يوفروا

منها ، وإن ٣٢ بالمائة أفادوا بأن أسرهم تعيش حالة العوز وأن دخولهم لا تغطي نفقاتهم .

ثالثاً . الضعف الواضح في السياسات المحلية العربية لمعالجة مواطن الخلل ولاسيما تلك التحديات التي تتصل مباشرة بإنتاج البيئة السياسية العربية الصالحة للديمقراطية ، وهذا متوقف على رغبة النخب السياسية في الوصول إلى الحد الأعلى للديمقراطية من جهة وعلى مدى تعاون الجميع سواء كانوا في السلطة أم المعارضة لتحقيق ذلك الهدف . إن هذا الضعف يتمثل بالقصور الكبير في أعداد السياسات العامة الممنهجة على المستويات جميعها ، هذا القصور أدى إلى عدم استطاعة الدولة إدارة القطاعات المختلفة وفق خطط إستراتيجية واضحة ومحسوبة ، ومن هنا يصبح التخبط واضحاً وعدم القدرة في إيجاد معالجات فاعلة وسريعة وعلى درجة كبيرة من الإتقان.

رابعاً . الدين ودوره والتحديات التي يشكلها أمام الدولة المدنية وما يتطلبه الانتقال الديمقراطي من بيئة صالحة للديمقراطية ، الدولة المدنية في حقيقتها لا تحارب الدين أو تمنعه ولكنها تؤمن بفصله عن السياسة وأبعاده عن الحياة السياسية . لأنها تهدف من وراء ذلك تحقيق التقدم الديمقراطي وإتمام الاستقرار السياسي ، وفي الوقت نفسه إنها لا ترفض القوى والأحزاب ذات التوجهات والأيديولوجية الدينية التي تؤمن بالنهج الديمقراطي وتمارس دورها السياسي وفق آليات الديمقراطية .

خامساً . التراجع الواضح في مواجهة التحديات الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية . لما تشكله من تحديات خطيرة على نمو وتقدم التجارب الديمقراطية العربية فالكثير من البلدان العربية فشلت في إنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية بكل مقوماتها بسبب التدخلات الخارجية وما ترغبه تلك الدولة حسب أهدافها ومصالحها وأجنداتها . ومن ثم أصبحت تلك التدخلات عامل عبأ بدلاً من أن تكون عامل مساعد للنمو والتقدم الديمقراطي.

سادساً .الإرهاب الدولي وانتشاره والذي فتك ببعض البلدان العربية وأثر على تقدمها الديمقراطي، إذ كان له أثار بالغة الخطورة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فسياسيا أدى إلى تكريس الطائفية والمحاصصة السياسية ومزق وحدة

البلد الواحد ، واقتصاديا أنهك البنية التحتية بأعماله التفجيرية ، واجتماعيا أضعف الاندماج الوطني وأخل بالسلم الاجتماعي . مما أدى إلى أن يكون عامل ضغط كبير أمام البلدان العربية في أنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية .

التوصيات :ينبغي على الأنظمة السياسية العربية ذات النهج الديمقراطي التركيز على إيلاء إنتاج بيئة سياسية وطنية صالحة للديمقراطية أهمية قصوى ، كونها السبيل الوحيد لتقدم التحول الديمقراطي فيها وانتقاله إلى مراحل متقدمة ، وهذا لا يتم إلا بإتمام الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة . لان هذه الإصلاحات هي الوسيلة الوحيدة لمواجهة المعوقات المختلفة . لذا على الحكومات العربية الممثلة للنظام الديمقراطي أن تتخذ جملة من الإصلاحات السريعة والنشطة والتي تبدأ بتبسيط بعض القوانين الإدارية وإعادة النظر فيها وخاصة تلك المعقدة التي تأخر أو تعرقل النشاطات التجارية والاستثمارات وتحسين البنية التحتية في إطار خطط إستراتيجيةمرسومة لهذا الغرض وتهيئة كل المستلزمات التي تتطلبها عملية تشجيع التنوع الاقتصادي لرفد الميزانية العامة بما تحتاجه . كما عليها إعادة النظر في النظام القضائي والإداري اللذين يخضعان للتدخلات غير المبررة من الجهات السياسية المتنفذة في البلد . كما يجب توجيه الإنفاق العام وفق برامج فعالة تؤتي أثمارها بشكل الذي يضمن أن يستفيد منها المواطنيين الذين هم في أشد الحاجة أليها . ومشكلة الإنفاق العام تظهرنتيجة عدم التوازن في الإنفاق الحكومي ، فالخلل في تدعيم قطاعات إنتاجية عالية أدى إلى تراجعها ، بسبب آفة الفساد التي اجتاحت تلك القطاعات مما دفع لتخفيضالانفاق عليها وخاصة قطاع الصناعة والزراعة والتعليم والصحة . وعليه فإن اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات السريعة للمحافظة على إنتاج بيئة سياسية صالحة للديمقراطية في البلدان العربية أصبح أمرا ضروريا وفي غاية الأهمية وأهم هذه التدابير كشفافية الحسابات العامة والإجراءات المتخذة للإصلاحالأجهزةالمختلفة وتفعيل مسألة حقوق الإنسان داخلها ومكافحة الفساد بشكل عام واستقلال القضاء وعدم خضوعه للمؤثرات الخارجية وحرية الصحافة والرأي والتعبير وتفعيل مصادر الإيرادات الاقتصادية العامة وإعادة رسم البرامج الاقتصادية

والاجتماعية بشكل واضح ودقيق وتهيئة البيئة الاجتماعية والنفسية للنهوض بالواقع الاجتماعي . وهذا لا يتم إلا بتوفر سياسات عامة مخصصة لكل واحد منها .

ملخص البحث :

من الطبيعي إن قضية الديمقراطية وما يتصل بها أصبحت الشغل الشاغل للشعوب العربية التي عاشت عقود طويلة تحت وطأة إستبداد النخب السياسية الحاكمة والتي حلمت كثيرا بالحرية والديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الإنسان ، فكانت شعارات تلك الشعوب تتضح بشكل جلي في كل مناسبة تتاح لها للتعبير عن إرادتها الحقيقية ورغبتها بالتغيير السياسي نحو الديمقراطية ، لذلك جاء هدف البحث لتسليط الضوء على أثر البيئة السياسية العربية أي الواقع السياسي العربي على عملية التحول ومن ثم الانتقال الديمقراطي بعد أن يتم تحديد مفهوم هذه البيئة وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى وما تشكله هذه البيئة من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية تؤثر على تجذر وترسخ التجارب الديمقراطية العربية ونجاحها وتقدمها نحو آفاقٍ أرحب ، وكذلك يهدف البحث إلى تحديد أهم المعالجات الواجب توفرها لصناعة بيئة سياسية صالحة لتقدم الديمقراطية . وعليه فإن البحث ينطلق من إشكالية مفادها (مدى توفر القدرة والقابلية على تضافر وتكاتف الجهود الوطنية الرسمية والشعبية في تنمية دور المواطن والقوى الاجتماعية كلها ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في بناء حياة سياسية ناجحة من خلال تفاعلها مع النظام السياسي القائم لتحقيق بيئة سياسية صالحة ومستقرة تسهم في تعزيز القيم الديمقراطية . وعلى أساس ما تقدم يحاول البحث إثبات فرضيته الآتية بأن (البيئة السياسية بكل ما تحمله من مقومات كالتنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتطلبة لنجاح الديمقراطية تُعد أحدى التحديات التي تواجه صانع القرار السياسي والسياسات العامة التي تتطلبها المسيرة الديمقراطية لهذا البلد أو ذاك) . وبذلك فإن البحث يتكون من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة واستنتاجات وتوصيات . ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث هي : ظهور حالة من عدم التقدم والتطور السياسي الذي رافق التجارب الديمقراطية العربية ، وتنامي المشاكل الاقتصادية كالبطالة والفقر والأمية والتخلف وتراجع النمو الاقتصادي

وانخفاض الدخل القومي وتراجع المستوى المعاشي للمواطن العربي إنخفاض إيرادات الميزانية العامة وعدم القدرة على توفير فرص العمل ، والتراجع الواضح في معالجة التحديات الخارجية ، فضلا عن الضعف الواضح في السياسات المحلية العربية لمعالجة مواطن الخلل ولاسيما تلك التي تتصل مباشرة بإنتاج البيئة السياسية العربية الصالحة للديمقراطية .

Abstract

Arab Democratic environment : Iraq model analytical study on theimpact of political environment and its future prospects.

Its is natural that the issue of democracy has become a task of the Arab peoples K which long suffered decades of tyranny of the ruling political elites .this was the dream of the peoples for freedom and political pluralism and human rights and social justice. This was the peoples slogans and clear at every opportunity available to them to express their desire for political change toward real democracy .

Therefore the aim the research is to shed the light on the impact of the Arab political reality on the pross of democratic transition . And also know the obstacles posed by politically and economically and socially this environment with the knowledge of the future of democratic transformation of the impact of the political .

Structure search : search of introduction and four sections and a conclusion , conclusions and recommendations composed. The first section includes the concept of and its relationship to other concepts: the second includes regional and international obstades g As it guarantees the future of the Arab political environment and its impact on democratic reality and the fourth to en sure the necessary treatments as required by the Arab democratic political .